جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الحركـــــات الإنفصـــــــالية

- كردستان العراق نموذجا -

(دراسة تفسيرية مستقبلية)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسيـــة
تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد.

إعداد الطالبين:
بن نوح طارق.
الزين خير الدين.

إشراف الأستاذ:
أ. الأعور محمد البشير.

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ/ فرج عبد الحميد	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
أ/ الأعور محمد البشير	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
أ/ عبادي خير الدين	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017 م

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الحركـــــات الإنفصـــــــــالية

- كردستان العراق نموذجا -

(دراسة تفسيرية مستقبلية)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسيـــة
تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد.

إعداد الطالبين:
بن نوح طارق.
الزين خير الدين.

إشراف الأستاذ:
أ. الأعور محمد البشير.

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ/ فرج عبد الحميد	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
أ/ الأعور محمد البشير	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
أ/ عبادي خير الدين	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017 م

ملخص الدراسة

تبحث هذه الدراسة في مفهوم الحركات الإنفصالية و أسباب ظهورها و وسائلها وتصنيفاتها ومدى إرتباطها بالمقومات المكونة للأقليات العرقية ، فضلا عن تدخل العامل الجغرافي في بروزها ، و كيفية تعامل الحكومات المركزية مع هاته الحركات ، حيث جاءت في شكل دراسة تاريخية مستقبلية ، لمسار الحركة الكردية العراقية وتجربتها الإنفصالية كنموذج حديث في هاته الظاهرة من جهة ، و تجذر الأقلية الكردية التاريخي و نظالها السياسي على مر الأزمنة من جهة أخرى ، فضلا عن تعقيد المشكلة الكردية بالعراق بشكل خاص و إرتباطها مع نفس المشكلة بدول الجوار العراقي . فهاته المشكلة داخل الدولة العراقية والتي لم ترى الحل رغم تغير الأنظمة الحاكمة جعل التهكن بسيناريوهات حلها محل بحث خاصة مع خوض أكراد العراق تجربة إنفصالية بإجراء إستفتاء لذلك بإقليم كردستان العراق رغم عدم حصولهم على أية ضمانات لنجاحه سواء داخليا أو دوليا على غرار بعض التجارب الإنفصالية في العالم الحديث والمعاصر.

Study Abstract

This study examines the concept of separatist movements, the reasons for their emergence, their methods and their classification, their correlation with the constituents of ethnic minorities, the geographical factor's involvement in their emergence, and how central governments deal with these movements. Separatism as a modern model in this phenomenon on the one hand, and the rooting

of the Kurdish minority and its historical political over time, on the other hand, as well as the complexity of the Kurdish problem in Iraq in particular and its association with the same problem in Iraq's neighboring countries. The problem within the Iraqi state, which did not see the solution despite the change of the ruling regimes made the scenarios of the solution to solve the issue of special research with the Iraqi Kurds to experience a separatist referendum to do so in the Kurdistan region of Iraq, despite the lack of any guarantees for success, whether internally or internationally, similar to some of the separatist experiences in the world Modern and contemporary.

بسم الله الرحمان الرحيم

شكر وعرفان

نتقدم أولا بالحمد والشكر الكثير للمولى عز وجل الذي بنعمته تتم الصالحات

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذنا الفاضل " الأعور محمد البشير" لتكرمه علينا بقبول الإشراف على عملنا هذا ، ولما بذله معنا من جهد وتوجيه وإسداء رأي سديد.

الشكر موصول لكل أساتذتنا بقسم العلوم السياسية بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي لما أحاطونا به من زاد معرفي خلال الدراسة الجامعية.

مقدمة

يعتبر الإهتمام بقضايا الإنفصال والحركات الداعية له عبر العديد من الدول في العالم من أهم المواضيع والتحديات التي تواجه الدول محليا وإقليميا ، الأمر الذي أصبح يحتم معرفة وفهم هاته الحركات الإنفصالية خاصة مع تزايدها خلال السنوات الأخيرة ، خاصة مع إختلاف أسبابها وشعاراتها ودوافعها سواء كانت سياسية و إقتصادية و إجتماعية ودينية ، فلقد تميز القرن الماضي وحتى الحالي بإنفصال العديد من الأقاليم عن الدول التابعة لها على غرار جنوب السودان وتيمور الشرقية ، فيما تسعى أقاليم أخرى للسير على نفيس النهج وتعمل بشكل حثيث

نحو الإنفصال عن دولها الأم ، فمع تزايد نشاط العديد من الحركات الإنفصالية ذات الطابع العرقي خاصة للمطالبة بالخروج عن الحدود الجغرافية للدولة المركزية ، ونجاح البعض منها في تحقيق هذا الإنفصال أصبحت الخارطة الجيوسياسية أكثر عرضة للتغيير بسبب ظهور دول جديدة مستقلة بحدودها السياسية الجغرافية ، ومنه وعلى إعتبار أن ظهور هاته الدول الجديدة كان نتيجة الحراك المستمر لتلك الحركات بلجوء العديد من الأقليات إلى المطالبة بالإستقلال بإستخدام شتى الوسائل لتحقيق فكرة الإنفصال وقد يكون كذلك الواقع الإقتصادي واحدا من أسباب الإنفصال .

ومنه عليه فقد أصبح أكثر من ضرورة فهم هاته الحركات الإنفصالية وطرقها وأنواعها ودوافعها ، ولمعرفة ذلك فقد إرتأينا إلى دراسة نموذج الحركة الكردية بالعراق في تجربتها الإنفصالية بتقسيم هاته الدراسة إلى إتباع مدخل منهجي ومفاهيمي وفصلين إثنين ، فالمدخل المنهجي تم من خلاله إيضاح الطريقة المتبعة في الدراسة و الأهمية و الأهداف المرجوة منها فضلا عن المفاهيم العامة للحركات الإنفصالية و نشأتها ودوافعها و الوسائل المستخدمة في نشاطها ، كذلك تم التطرق ضمنه إلى علاقة الحركات الإنفصالية كتوجه للجماعات الإثنية على إعتبار أنها نوع من أنواع الحركات العرقية ، ليختتم المدخل بدراسة المتغيرات المحددة للنزعة الإنفصالية ، أما الفصل الأول من الدراسة فقد تناول السياق السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي لكردستان العراق بالحديث عن التأصيل التاريخي في المبحث الأول ، والواقع الإجتماعي والسياسي و الإقتصادي في المبحث الثاني .

أما الفصل الثاني فتم الإنتقال من خلاله إلى دراسة حالة أكراد العراق وهذا بمعرفة تطور مطالبهم المختلفة في إطار حراكهم السياسي والعسكري عبر مختلف الأنظمة المتعاقبة على حكم العراق في المبحث الأول ، ودراسة الوضع السياسي لإقليم الكردي بالعراق و مآلاته المحتملة له ، خاصة في ظل خوض تجربة إستفتاء الإنفصالي أواخر العام الماضي والتي كانت له تداعيات داخلية وخارجية عمق من الأزمة الكردية بالعراق مما يطرح عدة سيناريوهات للوضع الكردي بين الإقليم والحكومة العراقية .

مدخل منهجي ومفاهيمي للدراسة

أولا: مدخل منهجي

01- المشكلة البحثية :

المشكلة الكردية في العراق لا تزال المشكلة الرئيسية حتى اليوم للدولة العراقية ، كونها كانت ولا تزال تمثل الهاجس الأكبر لكل الأنظمة السياسية العراقية المتعاقبة ، على إعتبار أن مطالب الأكراد في حراكهم عبر مر السنين ظلت تتطور وتستخدم أساليب عدة في نضالها من أجل تحقيق تلك الأهداف ، خاصة مطلب إقامة دولة كردية منفصلة بكيانها عن العراق ، ومنه تستكشف هاته الدراسة مسار تطور الحركة الإنفصالية لأكراد العراق بطرح سيناريوهات مستقبلية للوضع السياسي لإقليم كردستان العراق.

*** تساؤلات فرعية :**

أثارت المشكلة البحثية التساؤلات الآتية :

- من هم الأكراد ؟
- ما هو واقع إقليم كردستان العراق في الدولة العراقية ؟
- ما هي مطالب الحراك الكردي بالعراق ؟ وما هو رد فعل النظام السياسي إتجاهها ؟
- ما هي الدوافع الرئيسية للمطالبة بإنفصال الإقليم ؟
- ما هو المستقبل السياسي لإقليم كردستان العراق؟

02- مبررات إختيار موضوع الدراسة :

أ - مبررات شخصية :

لفت الإنتباه للعديد من الموضوعات المطروحة على الساحة السياسية العالمية وما يجري من أحداث خاصة في الآونة الأخيرة ما تعلق بظاهرة إنفصال الأقاليم ، ساهم في الرغبة إلى البحث عن الأسباب و الدوافع المؤدية إلى نشاط الحركات الإنفصالية من جهة ، ومعرفة دوافع نجاح البعض وفشل البعض الآخر من جهة ، فصلا عن الميول إلى متابعة مستجدات و أوضاع دول الشرق الأوسط خاصة الشعب الكردي بالمنطقة ، أدى إلى إختيار موضوع الدراسة.

ب- مبررات موضوعية :

طبيعة التخصص والدراسة الجامعية بكلية الحقوق و العلوم السياسية ، جعلنا نختار موضوع متداول قديم - حديث ، كونه لا يزال يطرح العديد من الأسئلة ومحل إهتمام كبير لدى المجتمع الدولي ويشكل هاجس لدى العديد من الدول ، كما تم إختيارنا للموضوع نظرا لإنتشار

ظاهرة الإنفصال على غرار رغبة إقليم كردستان العراق في الإنفصال عن الدولة العراقية وخوضهم لهاته التجربة مؤخرا .

03- مجال الدراسة :

موضوع الدراسة يدخل ضمن الدراسات المستقبلية الإستكشافية في العلوم السياسية لمعرفة توقعات ومستقبل الظواهر السياسية ، من خلال وصف و رسم المستقبل وتحديده وفقا للمعطيات المتاحة حاضرا ، لشرح الوضع المستقبلي وكافة الإحتمالات المتوقعة لتلك الظاهرة ، ومنها ظاهرة إنفصال الأقاليم و إنشاء الكيانات الجديدة ، فهاته الظاهرة وما يتبعها من تداعيات آنية ومستقبلية جعل منها محل دراسة تنبؤية مستقبلية للمآلات السياسية للأقاليم الداعية للإنفصال وهذا لما قد تفرزه من إفتراضات و سيناريوهات جديدة للواقع الحالي.

04- الأهمية العلمية والعملية لموضوع الدراسة :

تظهر أهمية أي موضوع في النتائج المتوصل إليها عند نهايته ، وتكمن هاته الأهمية في:

أ – **الأهمية العلمية** : الإسهام في فهم الحركات الإنفصالية وما يحيط بها من مفاهيم و أسباب وأساليب و الخيارات المطروحة لدى أي حركة تدعو إلى الإنفصال بشكل عام ، كما تكمن الأهمية كذلك في معرفة القضية الكردية بالعراق والظروف السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية التي مر بها الشعب الكردي منذ ظهور هاته القضية إلى اليوم بشكل خاص ، كما تمكن الدراسة كل متتبع للقضية الكردية بالعراق من الفهم الآني الملازم لحداثة موضوع إستفتاء كردستان العراق حول الإنفصال.

ب- الأهمية العملية : يحقق هذا الموضوع إضافة علمية جديدة و إثراء للمكتبة الجامعية و إنطلاقا لدراسات أخرى لاحقة حول هذا الموضوع .

05- أهداف دراسة الموضوع :

- التعرف على أصل وتاريخ أكراد العراق.
- معرفة الواقع السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي الراهن لإقليم كردستان العراق.
- معرفة دوافع الأكراد نحو الإنفصال .

06- الدراسات السابقة :

الدراسات السابقة للموضوع لم تكن بالكثافة الكبيرة فيما تعلق بموضوع إستفتاء الإنفصال الأخير ، إلا أن هناك دراسات تناولت موضوع الحركة الكردية بالعراق بشكل عام ومن بين هاته الدراسات نذكر.

الدراسة الأولى : فايز عبد الله العساف ، الأقليات وأثرها في إستقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجا) ، رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، 2009-2010 ، حيث تهدف لهاته الدراسة إلى إبراز واقع الدولة القومية العراقية و الأقليات فيها بالتركيز على واقع الأقلية الكردية وبيان أبعادها السياسية وتأثير ثوراتها على الإستقرار العراقي و إيضاح السياسات الحكومية تجاهها ، إنطلاقا من مشكلة الدراسة: لماذا تلعب الأقليات في الوطن العربي دور عدم الإستقرار لدى الدولة القومية؟

حيث استنتج الباحث ان المسيرة السياسية لبناء الدولة العراقية لم تعالج مشكلة الأقلية الكردية منذ البداية بل تعقدت مع مر السنوات مما إنعكس سلبا على إستقرار العراق داخليا أما خارجيا استنتج إن دول الإقليم تعمل على عدم تمكين العراق من الهيمنة على المنطقة بالعمل على عدم إستقراره و تأجيج المشكلة الكردية فيه من حين لآخر بشتى الوسائل سواء السياسية أو العسكرية.

الدراسة الثانية : سارة يونس كاكل ، الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفدرالية والصراع ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط 2011 ، حيث تهدف الدراسة إلى بيان مناطق النزاع بين الحكومة المركزية وحكومة كردستان العراق ، أين إفترضت الدراسة بان العلاقة بين الطرفين مرتبطة بالفدرالية الممنوحة للإقليم ، كما أشارت الدراسة إلى أن الأكراد في ظل ما يتمتع به إقليمهم من موارد قد يشكل خطورة عليهم خاصة من ناحية التدخل الإقليمي في شؤونه ، من باب تفادي تنقل مشكلات الأكراد بالعراق إلى المناطق المجاورة ، كما إستنتجت الدراسة بان المطالب الكردية لن تنجح في ظل الصراعات الداخلية ، كما أن مناطق النزاع محل خلاف حاد بين حكومة بغداد وحكومة أربيل .

الدراسة الثالثة : محمد خالد سرحان أبو الريش ، الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الإحتلال الأمريكي . أطروحة لنيل درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر ، 2013 ، وتهدف إلى الوقوف على مدى تأثير العلاقة الكردية – الكردية بالمتغيرات السياسية في العراق وتوضيح مدى التدخل الأمريكي في صياغة الدستور العراقي الدائم ، كما تهدف كذلك إلى معرفة ماهية الدستور الكردستاني ومدي إستفادة القضية الكردية من حالة المصالحة الداخلية وتقاسم السلطة ، فضلا عن معرفة إنعكاس التطورات السياسية للأكراد على مواقفهم السياسية تجاه المجتمع الدولي و التنبؤ بمستقبل العراق في ظل متغيرات المنطقة السياسية ، إنطلاقا من مشكلة الدراسة المتمحورة حول تأثير الإحتلال الأمريكي على الأوضاع السياسية لأكراد العراق. حيث إستخلص الباحث في نهاية دراسته إلى توصيات تتعلق بالجانب الكردي ومدى تقاربه مع الجانب العربي بالعراق و إعطاء الأولوية للدولة الأم ، وتوصيات تتعلق بالجانب المركزي العراقي حول ضرورة إستخلاص النتائج والعبر من تاريخ القضية الكردية و إعطاء أهمية أكبر لحقوق الأكراد القومية .

الدراسة الرابعة : سمية جمني ، صدام حسين وسياساته تجاه الأكراد . مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة بسكرة ، 2014-2015 ، حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على شخصية صدام حسين بإبراز جوانب من حياته الشخصية ، و معرفة حقائق أوضاع الأكراد في عهد حكمه وسياساته المختلفة المنتهجة تجاههم ، إنطلاقا من إشكالية دور شخص الرئيس (صدام حسين) في وضع وتنفيذ سياسة الدولة العراقية إتجاه الأكراد ، مع التطرق إلى التطورات السياسية لكردستان العراق بذكر أهم الأحداث عند فترة حكم حزب البعث ، ناهيك عن تأثير حربي الخليج الأولى والثانية على القضية الكردية والردود الدولية حولها ، لتختتم الدراسة في الأخير بجملة من النتائج أهمها إبراز العلاقة بين صدام حسين مع الأكراد التي إتخذت أساليب قمعية لحركتهم بإستعمال القوة العسكرية ، وكذا دور دول الجوار في الأزمة بين الأكراد والسلطة الحاكمة .

07- حدود الدراسة

أ- الحد الزماني : يعالج الموضوع الحراك الكردي من الحكم الملكي إلى غاية إستفتاء الإنفصال سنة 2017 .

ب- الحد المكاني : إقليم كردستان العراق (الرقعة الجغرافية التي يشغلها أكراد العراق).

ج- الحد البشري : الأكراد (أقلية بالمجتمع العراقي).

08- مناهج و إقترابات الدراسة :

نظرا لطبيعة الموضوع تم الاعتماد على المنهج التاريخي لمعرفة الجذور التاريخية لأصل أكراد العراق بتتبع أحداث حراكهم عبر مختلف الأزمنة من تاريخ العراق ، فضلا عن الإستعانة بمنهج دراسة الحالة المتمثل أساسا في دراسة حالة الحركة الكردية من ناحية توجهها الإنفصالي ومعرفة العلاقة بين الحكومة العراقية و الأكراد ، أما في نهاية الدراسة إستخدمت تقنية السيناريوهات المحتملة للتعرف على مآلات التوجه الإنفصالي لأكراد العراق ، من خلال تتبع مسار تطور الأحداث إنطلاقا من وضعها الحالي وصولا إلى ما قد يؤول إليه الوضع نتيجة التحولات البنيوية التي حدثت خلال هذا التطور.

09- صعوبات الدراسة :

واجهتنا صعوبات إثناء إعداد الموضوع تمثلت في :

- عدم توفر مراجع عن الموضوع بمكتبة الكلية.

- قلة الدراسات و الأطروحات السابقة حول موضوع الحركات الإنفصالية.

- إنعدام مراجع حديثة حول إستفتاء إنفصال إقليم كردستان الأخير.

- صعوبة ترجمة بعض المراجع باللغة الكردية.

ثانيا: مدخل مفاهيمي

أولا : مفهوم الحركة الإنفصالية.

قبل معرفة تعريف الحركة الإنفصالية في هذا المطلب تجدر الإشارة إلى المعني اللغوي للفظي الحركة و الإنفصال ، و من ثم معرفة التعريف العام للحركات الإنسانية بشكل عام ثم النشأة و الجذور التاريخية لظهور الحركات الإنفصالية ، وهذا للوصول إلى تعريفها كمصطلح.

*** المعنى اللغوي.**

01- لفظ حركة (movement) : كلمة حركة مشتقة من الفعل الثلاثي (ح ر ك) في اللغة العربية ، ومفهومها مستمد من إنتقال الشيء من مكان لآخر ، حيث يقال حرك بمعنى غير المكان أو الوضع ، ويقال كذلك رجل خفيف الحركة يعني نشيط في عمله والمعنى يختلف حسب موضعه حيث نقول – تسير حركة المرور- أي عملية المرور مستعملي الطريق ، كما نقول –حركة منتظمة – معنى ذلك معتدلة ودقيقة.[1]

02- لفظ إنفصال (Secession):

كلمة إنفصال إسم مصدر مشتقة من الفعل الثلاثي (ف ص ل) في اللغة العربية، ومفهومها مستمد من تباعد شيء عن شيء آخر كان ملتصقا به ، وهي تعني كذلك التفكك والطلاق و الإنقطاع، والكلمة تأخذ عدة معاني في عدة مجالات مختلفة فنقول - إنفصل الشيء - أي إنقطع عنه و إبتعد منه وتزحزح من مكانه .[2]

الكلمة كذلك تعني الفراق فنقول انفصل الزوج عن زوجه بمعنى تفارقا وتباعدا وتفكك ما كان يربطهما، كما يعرف الإنفصال في المعاجم الإنجليزية (**Secession**) بأنه الإنسحاب من تحالف أو إتحاد أو رابطة.

*** نشأة وتعريف الحركات الإنفصالية.**

01- نشأة الحركات الإنفصالية:

يرى أغلب الدارسين أن معظم الدول القومية الأوروبية قد نشأت نتيجة تفتت الإمبراطورية الرومانية المقدسة في القرون العشرة الأخيرة ، فالتاريخ الحديث زاخر بالدعوات القومية الإنفصالية التي أدت إلى تفكك معظم أقاليم بالإمبراطوريتين النمساوية – المجرية- والعثمانية ، و الحركات الإنفصالية في هاته الأخيرة كان خلال القرنين الأخيرين ، ولم يؤدي ذلك إلى ولادة دول البلقان بل أيضا إلى إنفصال الوطن العربي عن الإمبراطورية العثمانية في تجزئته على يد الدول الأوروبية الإستعمارية .[3]

قبيل نهاية القرن الثامن عشر ظل مبدأ (حق الشعوب في تقرير المصير) يمثل واحدا من المبادئ التي تحكم القارة الأوروبية ، وكان مصير المدن والأقاليم بسكانها يتقرر تبعا لمصيرهم و إرادتهم وكانت الدولة تتمثل في شخص الملك لا غير، فكل المقاطعات الخاضعة لإمرة الملوك كانت تنظم إلى بعضها البعض وتنفصل عن بعضها البعض حسب أهواء الملوك و

---

[1] أنظر الموقع الإكتروني http://www.almougem.com/mougem/searc تم التصفح يوم 01-03-2018 10 h 30.

[2] المعاني : أنظر الموقع الإلكتروني https://www.almaany.com/ar تم التصفح بتاريخ 03-03-2018 11 سا و 45 د.

[3] سعد الدين إبراهيم ،**الملل والنحل و الأعراق**، م2 ، ج 2 ، القاهرة : دار أبن رشد ، د س ن ، ص 80.

رغباتهم ، فنجد ألمانيا مثلا كانت خلال القرن الثامن عشر مقسمة إلى ما يزيد عن ثلاثمائة وستين وحدة سياسية مستقلة .[1]

كما عرف العصر الحديث تزايدا في المطالبة بالانفصال ، حيث أن الكثير من الحدود الحالية التي تشكل الكيان الترابي للدول الحديثة بعد استقلالها، وضعتها القوى الاستعمارية الكبرى على رأسها بريطانيا و فرنسا فيما بينها خلال إحتلالها لمساحات شاسعة من بلدان العالم الضعيفة التي كانت مسلوبة الإرادة ، على سبيل المثال إقتسام الدول العربية الواقعة شرقي المتوسط عام 1916 بين فرنسا و بريطانيا ، حيث آلت إليهما الأراضي التي كانت خاضعة للدولة العثمانية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى.[2]

تزامن كذلك ظهور الحركات الإنفصالية مع ظهور موجة من الأزمات التي خلفتها الحرب الباردة و تفكك الإتحاد السوفياتي و إثارة النعرات القومية و العرقية و الدينية ، ومنها ظهرت حروب أواخر القرن العشرين حيث بدأت بحرب البوسنة والهرسك عام 1991 و إنتهت بحرب كوسوفو عام 1999 مما أدى إلى تفكك الإتحاد اليوغسلافي و تقسيمه إلى جمهوريات مستقلة.

عموما كل الحركات الإنفصالية عند بداياتها كانت نتيجة توسع في التوترات الإثنية خاصة لدى الأنظمة الإشتراكية و دول العالم الثالث ، فيما كانت بلدان المعسكر الرأسمالي تشهد نوعا آخر من التوترات خاصة ما تعلق منها بالعنصرية و الطائفية المسيحية التي أدت إلى تأجيج الحراك الإنفصالي وظهور النزعات الإستقلالية عن الدولة الأم.

[1] أحمد محمد وهبان ، **الصراعات العرقية و إستقرار العالم المعاصر**. ط3 ، الإسكندرية : المطبعة الجامعية ، م س ن ، ص 26

[2] زهير عطوف ، " **الحركات الإنفصالية حول العالم كردستان العراق نموذجا** " . مركز إدراك للدراسات والإستشارات ، حلب ، فيفري 2018 ، ص ص 1- 35.

شكل (01) : خريطة توضح نشاط الحركات الإنفصالية بأوروبا (سنة 2014)

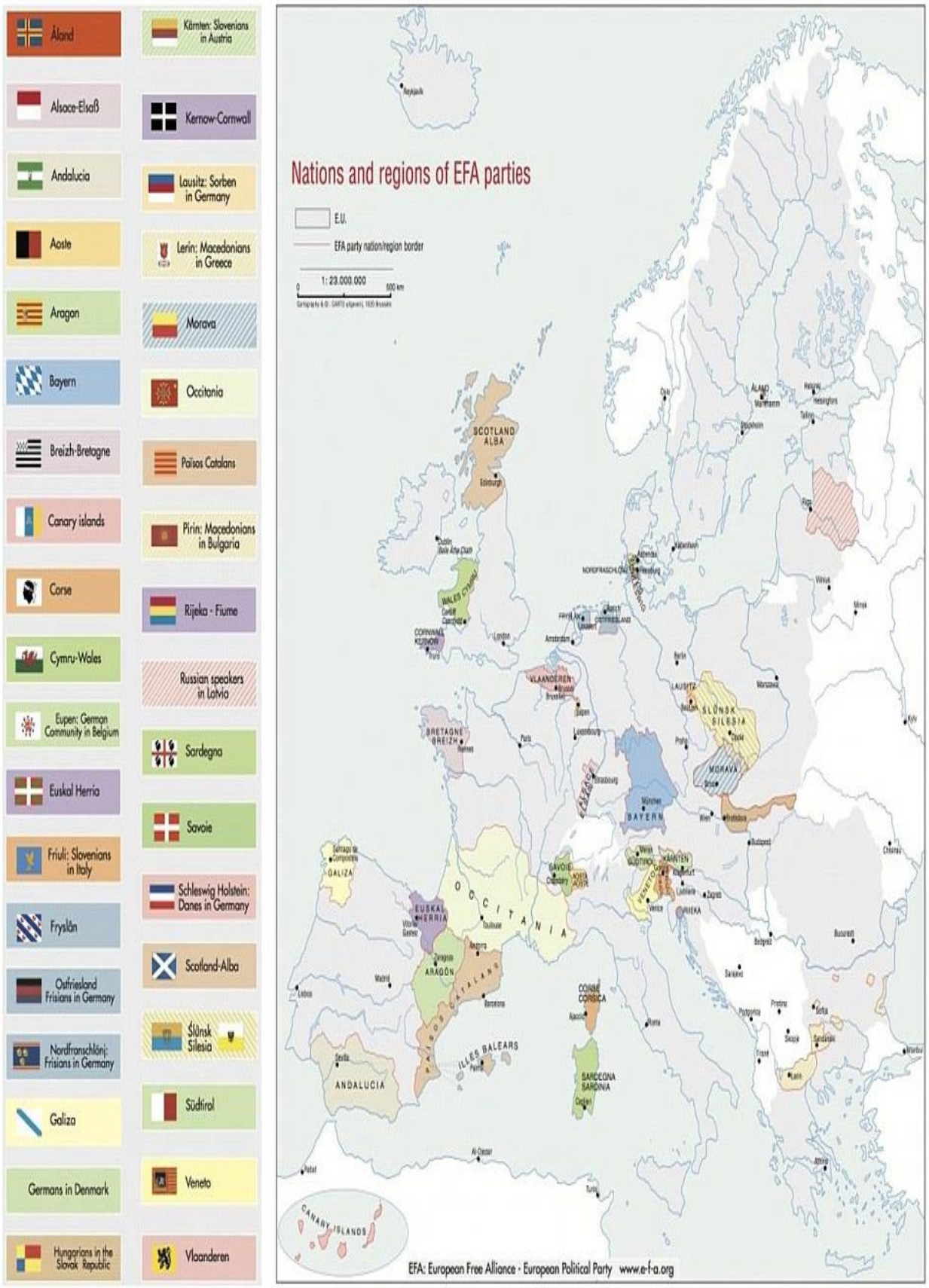

المصدر : موقع فيتو على الرابط http://www.vetogate.com/1228424

02-تعريف الحركات الإنفصالية (separatist-movements):

قبل معرفة الحركات الإنفصالية يجب فهم المقصود بالحركة الإنسانية ، على إعتبار أن كل الحركات على إختلاف أهدافها هي حراك من الأفراد و الجماعات و منه فالحركة هي كل النشاطات التي يقوم بها مجموعة من الأفراد في مجال ما يهدفون من خلالها تحقيق مبتغى معين .

فعرفت بشكل عام على أنها الجهود الجماعية التي تهدف إلى إقامة أوضاع جديدة في المجتمع ، أو إستبدال بعض الجوانب من أساليب معيشية بأساليب أخرى.

كما عرفت الحركة الإنسانية كذلك بأنها حركة سياسية أو إجتماعية منظمة لها برنامج عمل ينطوي على ما تصبو إليه من أهداف و ما تعمل به من وسائل بغية بلوغ هذه الأهداف التي قد تتمثل في تحقيق مبدأ المساواة بصدد علاقة الجماعة بالجماعات الأخرى لاسيما المسيطرة منها.[1]

يرى **" جيمس ميكي "** أن الحركة تتسم بالتعقيد في عملياتها الإجتماعية المتنوعة و بذلك تكون متابعة وملاحظة نشاطها صعبا لأنها تمارس عبر مراحل زمنية متعاقبة من الحياة.[2]

وهناك معنى آخر يقول أن الحركة هي محاولة جمعية ما إلى تحقيق أهداف و مصالح أكثر عمومية ، ويجب أن تكون مضمونة عبر أداء جماعي يمارس خارج محيط المؤسسات القائمة في المجتمع.[3]

من خلال هاته التعاريف فإن الحركة الإنسانية بشكل عام هي نشاط جماهيري شعبي تأطره مجموعة من الأفراد في إطار منظم تكون لها أهداف تصبو لتحقيقها بإستعمال أساليب و طرق محددة ، وقد تكون هاته الحركة ذات طابع إجتماعي أو ثقافي أو إقتصادي أو سياسي أو ديني أو عرقي ، كما قد يكون أفرادها يشكلون فئة خاصة من المجتمع .

الحركة الإنفصالية عرفت بأنها " حركة سياسية سلمية أو مسلحة تطالب بالإنفصال و الإستقلال عن الدولة أو الكيان المتواجدة و الناشطة به من أجل تكوين كيان أو دولة آخر لإعتبارات قومية أو دينية أو عرقية ، و تظهر الحركات الإنفصالية نتيجة ظروف تاريخية أو إقتصادية أو نتيجة الإحساس بالتهميش و الإهمال أو الإضطهاد من طرف القومية التي تسيطر على الدولة الأم ".[4]

كما تعرف الحركة الإنفصالية بأنها " قيام مجموعة عرقية أو دينية بالإنفصال عن الدولة الجامعة بقصد تأسيس كيان سياسي مستقل ، وهذا لا يأتي فجأة بل يكون له مقدمات ".[5]

والحركة الإنفصالية تسعى إلى الإنفصال عن المجتمع السياسي الذي يشملها بإقامة دولة مستقلة ، كما تعني من جهة أخرى تعميق و تكريس تجزئة الحركة الوطنية أو الوحدة الممثلة

---

[1]. أحمد محمد وهبان ، **الصراعات العرقية و الإستقرار السياسي في العالم العربي** ، سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية ، جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية ، 2014 ، ص 05.

[2]معن خليل العمر ، **الحركات الإجتماعية** . عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص 50- 51 .

[3] المرجع نفسه ، ص 52.

[4]سعيد كرم " **التحركات الإنفصالية في العالم نموذج كتالونيا** " ، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/News/7637.aspx تم التصفح يوم 15-03-2018 على 16 سا.

[5] سليم نزال ، **حصاد مر نظرات في الفكر والثقافة و الإجتماع السياسي**. لندن : أي كتب ، 2015 ، ص 104.

في تركيب الدولة ، الذي يؤدي إلى إقامة دولة كاملة السيادة تسير شؤونها الداخلية والخارجية دون تأثير خارجي.[1]

كما يعرف الإنفصال على أنه "حالة نشأة دولة من دولة أخرى تكون جزءًا من العالم ذات سيادة".[2]

من ذلك فان الحركة الإنفصالية هي تلك الحركة المؤدية إلى خروج إقليم ما عن الدولة التابع لها بقصد الإستقلال النهائي عنها وتأسيس مجتمع مستقل سياديا بتجميع مكونات الدولة القانونية و عدم الخضوع مجددا إلى النظام السابق عن طريق الإستقلال الجغرافي والسياسي و الإقتصادي و الإجتماعي .

ثانيا : دوافع الحركات الإنفصالية.

إن معرفة أهم دوافع الإنفصال يساهم في إيضاح ظاهرة الحركات الإنفصالية ، فهناك واقعين إثنين نجملها فيما يلي : الأول واقع التحرر من الإستعمار و الثاني بواقع تكوين دولة خاصة بالأقليات.[3]

أ- الانفصال بدافع التحرر من الإستعمار:

عادة ما تعتبر الدول المستعمرة ، الدول الفقيرة و المستضعفة التي تكون تحت وطأتها جزءا لا يتجزأ منها فهي أقاليم مستباحة أرضا وشعبا ، الأمر الذي يدفع دائما شعوب الدول الخاضعة للسيطرة الأجنبية إلى التحرر و إقامة دولها القومية بعد تشكيل المقومات الوطنية التي تطبع في أذهان شعوبها رغبة في العيش المشترك في ظل دولة واحدة .

يرتبط هذا الدافع من الإنفصال بحركات التحرير الوطنية التي تخوضها الشعوب لأجل التحرر من الهيمنة الإستعمارية ، هاته الحركات و التي في الغالب ما تكون تحت تنظيم يملك الحق في إستخدام القوة و العمل الدبلوماسي و النظال السياسي في سبيل كفاحها ضد القوى الإستعمارية و السيطرة الأجنبية و يرتبط ذلك بما تخوضه عبر الأزمنة المختلفة من أجل الإستقلال.[4]

ب - الإنفصال بدافع تكوين دول خاصة بالأقليات :

---

[1] عبد الوهاب الكيلاني ، **موسوعة السياسة**. ج 2 ، ط 3 ، لبنان : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997 ، ص 562.

[2] Julie Dahlitz, **Secession and International Law** .(new York : United Nations Publications,2003),p6.

[3] Marcelo, G Kohen **,Secession Inernational Law Perspectives**,(Cambridge : 2006 , Cambridge University Perss) ,p15.

[4] جميلة قراراجي ، " **مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بين النظرية والتطبيق** ". رسالة غير منشورة لنيل درجة الماجستير في القانون فرع التعاون الدولي ، جامعة مولود معمري بتيزي وزو ، كلية الحقوق ، قسم الحقوق ، 2009 ، ص 34.

تعرف الأقلية على أنها " مجموعة من السكان قليلة العدد نسبة إلى إجمالي سكان الدولة ، متميزة في تشاركها في خصائص عرقية أو دينية أو لغوية أو طائفية ، تتميز بمشاعر التضامن قصد ترسيخ الهوية و الحفاظ عليها لتحقيق المطالب المختلفة التي تحفظ مصالحها كجماعة.[1]

ولكون أن للأقلية رغبة في المحافظة على خصائصها تتجسد هاته الرغبة في تبني حركات أقلية سياسية منظمة ، تهدف العديد منها إلى تحقيق الإنفصالية كمبتغى نهائي ، حيث يرى الداروسن أن هذا المبتغى لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق جماعة أقلية متمركزة في إقليم موحد جغرافيا من الدولة ، فالعديد من الدول المتجانسة عرقيا تمكنت من الحصول على إنفصالها عن الدولة المركزية .

فمسألة الاضطهاد والخوف هي من بين القواسم المشتركة لمعظم حالات الإنفصال. فالإضطهاد يولد :

- الرغبة في بناء دولة جديدة بعيدا عن أزمات الدولة الأم ، و الرغبة في المحافظة على الهوية من الإندثار .

- الرغبة في إعتراف الشعوب بحدودهم الجغرافية و بأنظمتهم السياسية و الإعتراف بهويتهم الأصلية و ليس بالهوية الجماعية للدولة المركزية .
- الرغبة في الإستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية بمنأى عن الدولة الأم و إقامة علاقات إقتصادية و تجارية حرة مستقلة و العمل على تحديد المصير المشترك و الإعتراف بحقوقهم كاملة دون نقصان.
- الرغبة كذلك في إقامة إتحادات مع الأقليات المتجانسة عرقيا والمتاخمة حدوديا مع بعضها البعض.[2]

كما يرى **" مثنى أمين نادر"** أن من أهم العوامل المسببة لظهور الحركات الإنفصالية لدى العديد من الأقليات نجد:

1- وجود صحوة قومية قوية اجتاحت أوروبا في القرن التاسع عشر ، أدت إلى وحدة القوميات في أوروبا و تأسيس كياناتها السياسية ، حيث إنتقلت هذه الأفكار القومية المطالبة باستقلال القوميات و إقامة كيانات سياسية خاصة بها و تنمية لغاتها وثقافتها ، و خروجها عن القوميات الأخرى لتحقيق المساواة الفعلية.

02- تزامنت هذه الصحوة مع رغبة سياسية دولية تسعى في أعقاب الحرب العالمية الأولى إلى تمزيق الإمبراطوريتين المهزومتين (النمساوية - المجرية) و (الإمبراطورية العثمانية) ، وكادت تتمزق (الإمبراطورية الروسية) أيضا بفعل حركة القوميات اللغوية و الدينية .

03- ثقافة حق تقرير المصير و انتشار الثقافة و الأدب القومي التحرري ، و انتشار مفاهيم حقوق الإنسان ، وحق الشعوب في المساواة و الحرية ، حيث لعبت تيارات كثيرة أدوارا مختلفة

---

[1] خيرة والي ، **" تطور القصية الكردية وأثرها على الامن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط (2003-2016)** ". مذكرة غير منشورة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة الجلفة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2017/2016 ، ص 17.

[2] نزال ، مرجع سابق ، ص 106-107.

في هذا المجال منها الحركة الاشتراكية الدولية التي أنشئت سنة 1899 ، حيث أعلنت في مقدمة برنامجها السياسي حق الشعوب في تقرير المصير.

4- حركة التحرر من قبضة الاستعمار و المقاومة ضد المحتلين الذين جاؤوا إلى بلدان العالم الثالث للاستعباد والنهب و سلب هويات الشعوب.

05- رواسب الاستعمار و منها: خلق كيانات دينية جديدة في الكثير من المناطق ، ويلاحظ ذلك في أكثر من دولة ، فهذا العامل الجديد الذي أضيف لعوامل إثنية أخرى عقد مسألة التوصل إلى حل مناسب لها، ومنها عزل مناطق معينة إداريا، و إشعارها بأنها منطقة متميزة لديها خصوصيات عن باقي المناطق.

06- مطالبة القوميات بحقوقها الثقافية و الاقتصادية و السياسية و حقها في المساواة مع القوميات الأخرى في داخل كيان مشترك واحد أو الاستقلال بنفسها في كيان خاص ، لتحقيق العدالة في توزيع الثروة و السلطة ، و الاعتراف بالتعددية وحقوق الآخرين في الوجود والتعبير.[1]

ثالثا : وسائل الحركات الإنفصالية.

الحركات الإنفصالية و لتحقيق أهدافها تستخدم أساليب و وسائل ذات طابع سلمي و أخرى ذات طابع عنفي و تتمثل في أسلوبين:

01- الوسائل السلمية :

تعمل بعض الأقليات الداعية إلى الإنفصال في إطار سلمي من خلال إنشاء تنظيمات سياسية كالأحزاب ، و الجمعيات و الحركات الثقافية أو منظمات للدفاع عن المبادئ ، حيث يغلب على نشاط هاته التنظيمات الحوار و طرح البدائل ومجابهة الواقع بالطرق السلمية الغير عنفية ، وهذا حتى تستجيب السلطات المركزية لها ولمطالبها ، كما أن هاته التنظيمات تعمل على المشاركة في الحياة السياسية و الإجتماعية داخل إقليم الدولة ، كالمشاركة في الإنتخابات وفي التنمية المحلية والوطنية والمساهمة في صنع القرار و رسم السياسات العامة سواء بالضغوط أو بتوجيه الرأي العام عبر مختلف الوسائل لأجل التعريف بقضيتها ومبادئها ، خاصة في المحافل الدولية .

مثل هاته الحركات تؤمن بان المشاركة السياسية و التنافس السلمي و التفاوض هي السبيل الوحيد لتحقيق أهدافها ، حيث تضمن عدم الدخول في الإنقلابات العسكرية و الحروب الأهلية و الأحداث العنفية ، لتجنب الوضع الأمني الغير مستقر الذي لا يساهم في تحقيق

[1] مثنى أمين ناذر ، **قضايا القوميات و أثرها في العلاقات الدولية ـ القضية الكردية نموذجا** . رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، السليمانية ، 2003 ، ص ص 43 - 48.

الأهداف [1]. ومن الوسائل السلمية التي تراها الحركات الإنفصالية سبيلا لتحقيق أهدافها هناك ما يلي :

أ ـ **الإستفتاء الشعبي** : المقصود به هو منح كامل الحرية لسكان إقليم دون تمييز أو إقصاء من أجل تحديد مستقبلهم السياسي و إبداء رأيهم في تقرير مصيرهم الإنفصالي دون أي إكراه .

كما أن الإستفتاء الشعبي بإعتباره أحد الوسائل المتعبة في تقرير المصير ، لا يزال محل جدل قانوني دولي حول مدى شرعية نتائجه عند تنظيمه دون أخذه للشكل القانوني دون أي نزاع حوله .[2] و من أمثلة هذا الاستفتاء المحدد لتقرير المصير نجد إنفصال جنوب السودان الذي تم وفق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، بإجراء إستفتاء شعبي لساكنة الإقليم الجنوبي للسودان و الذي كانت نتائجه لصالح الإنفصال عن الدولة السودانية ، أين أقرت الأمم المتحدة تلك النتائج .

ب– قرار مباشر من هيئة ممثلة للشعب : وهو التوصل إلى ممارسة حق تقرير المصير دون إجراء إستفتاء شعبي في الإقليم المعني بالإنفصال ، وإنما يكون حق تقرير المصير عن طريق هيئة منتخبة ممثلة من طرف الشعب ، و هناك العديد من الأمثلة التي طبقت هاته الطريقة في تقرير مصيرها خاصة أمام الدول الإستعمارية نجد موريتانيا ، و غينيا الجديدة و الهند و نيجيريا ، وعلى الرغم من أن هاته الطريقة تحمل في طياتها العديد من العقبات أبرزها عدم إلتزام الدولة القائمة بالإدارة بقرار الهيئة أو تدخلها في عملية إنتخابها و إختيار أعضائها وبالتالي توجيهها أو الضغط على قراراتها بما يلائم التصور العام للدولة. [3]

02- الوسائل العنيفة.

تتمثل هذه الوسائل فيما يسمى بالتمرد وهو يعبر عن حالة اللاقبول و الرفض و المقاومة للنظام السائد بهدف التوجه نحو الإنفصال ، بعدم قبول كل الأفكار و السياسات المتخذة من طرف السلطة المركزية عن طريق العنف الجماعي كإستعمال السلاح و إنشاء الميلشيات العسكرية للتأثير على النظام القائم للإعتراف بمطالب هذا التمرد .

إلا انه ومن الملاحظ أن الفعل المسلح في كثير من الأحيان لهاته الميليشيات قد يكون ضعيف في مجابهة القوة العسكرية للدولة المتمرد عليها ، فتلجأ لطلب الدعم بمختلف أنواعه سواء كان مالي أو عسكري و حتى إعلامي ، أو مساندة خارجية بنسج علاقات على المستوى الإقليمي و الدولي ، حيث أن هاته المساندة قد تسبغ بقرارات دولية تأخذ طابع الشرعية في الحق في الكفاح المسلح للأقليات نظير العيش ضمن إقليم مستقل بعيدا عن الإضطهاد ، وقد عرف العصر الحديث العديد من الحركات الإنفصالية المسلحة على غرار إقليم الباسك الواقع شمال إسبانيا ، أين سقط مئات القتلى على مدار 40 عاما من العنف نتيجة نشاط حركة "هيري باتاسونا" الانفصالية.

رابعا : مفهوم الحركات العرقية (الإثنية).

---

[1] نجدت صبري ، **الإطار القانوني للأمن القومي** . عمان : دار دجلة ناشرون وموزعون ، 2011 ، ص 161.

[2] عبد اللطيف فاروق أحمد ، **إنفصال جنوب السودان وتأثيره على الامن القومي المصري**. القاهرة :المكتب العربي للمعارف ، 2016، ص 39.

[3] المكان نفسه.

01- تعريف الجماعة العرقية

الإثنية " ETHNICITY " جاءت من الكلمة اليونانية ETHNO و التي تعني شعب أو قبيلة و قد تم استخدام هذه الكلمة لأول مرة في اللغة الانجليزية في القرن الرابع عشر ، وظلت تستخدم للإشارة إلى الأفراد المهمشين أو المكروهين ، فمفهوم الإثنية حديث الاستعمال في العلوم الاجتماعية رغم استعماله في الدراسات البشرية ، أما كلمة **عرق**"ETHNIC" فهي قديمة ومشتقة من الإغريقية " ETHNOS " التي بدورها مشتقة من كلمة " ETHNIKOS " وتعني في الأصل ملحد ، حيث شاع إستخدام مفهوم العرقية (الإثنية) بين السياسيين و علماء الاجتماع و العامة في الغرب منذ الخمسينات من القرن العشرين ، فمنذ الستينات أصبح اللفظ يستخدم للدلالة على جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة و الدين أو في أي سمات أخرى مميزة كالأصل و الملامح الفيزيقية الجسمانية والتي تعيش ضمن مجتمع واحد أو جماعات أخرى تختلف عنها في إحدى أو كل هذه السمات.[1]

الجماعة العرقية : هي " جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد أو اللغة أو الدين أو أي سمات أخرى مميزة بما فيها الأصل و الملامح الفيزيقية الجسمانية كما يكون هؤلاء الأفراد – مدركين لتباين الجماعة على غيرها في أي من هذه السمات على نحو يخلف لديهم الشعور بإنتماء كل لجماعته " .[2]

يرى " بيتر ويد " wed Peter : أن مفهوم العرق مفهوم غير واضح و أن الكثير من النظريات الدارسة للعرقية لا تمتلك الأساس الواضح لها ، وأن الكثير من التعريفات جاءت لاستبدال البعد البيولوجي للعرق بأبعاد ثقافية و إجتماعية تخلق التمايز بين البشر و تحكم سلوكهم و تجاهلت الجانب الجسماني و الطبيعي البيولوجي و الجيني في فهم العرق.[3]

ومن ثمة يمكن تعريف (العرق) Race: " بأنه مجموعة من البشر يشتركون بنسب مشتركة في الأصل الجغرافي ولهم عادة و تاريخ و قانون و لغة مشتركة ، أو أنه مجموعة من الأفراد المشكلون لمجتمع يتمايزون فيما بينهم أصلا و عقيدة و ثقافة، معتبرين ذلك من عوامل وجودهم و ذاتيتهم معبرين عن إعتزازهم للإنتماء للجماعة و لمقوماتها."

و تصنف الجماعات العرقية إلى ثلاثة أنواع حسب علاقتها مع الدولة :

1- **النوع الأول** : الهيمنى Hegemonic وفيه تعترف الدولة بهوية عرقية واحدة فقط إذ تعتبر أن الثقافة الوطنية هي ثقافة الطبقة المهيمنة .

2 - **النوع الثاني** : يعتمد على التماثلية Uniformity (الأحادية) وهي التي تشكلت عبر القيم الليبرالية ، و يفترض في هذا النوع أن الهويات العرقية القديمة زائلة .

3 -**النوع الثالث** : التعددية Pluralism وفيه تضمن التعددية القومية ، و يشمل إعتراف الدولة بقومية ثانوية في شكل أقلية إضافة إلى الهوية السائدة .[4]

---

[1] أحمد إيدابير ، **التعددية الإثنية والامن المجتمعي** دراسة حالة مالي. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2011-2012، ص 11-12.

[2] ميلود ولد الصديق ، **الإنقسام الإجتماعي وأثره في بنية الأحزاب السياسية**.عمان : مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع ، 2015 ، ص 34 .

[3] سمية بلعيد ، **النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها – جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا** . رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة منتوري بقسنطينة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2009-2010 ص10.

[4] صلاح سعد الدين ، **المسألة الكردية في العراق** . القاهرة ، دار النشر مكتبة مدبولي ، 2006 ، ص 13 - 14.

02- تعريف الحركة العرقية :

الحركة العرقية هي " حركة سياسية إجتماعية منظمة تنشا في إطار جماعة عرقية غير مسيطرة ، لها برنامج عمل ينطوي على ما تصبو إليه من أهداف وما تستخدمه من وسائل بغية بلوغ هذه الأهداف التي قد تتمثل في طلب مبدأ المساواة في العلاقة مع الجماعات الأخرى لاسيما المسيطرة منها ، كما قد تستهدف الحركة في بعض الأحيان تحقيق نوع من الحكم الذاتي لجماعتها على الإقليم الذي تقطنه ، كذلك ثمة حركات قد تصبو إلى الإرتقاء بجماعتها إلى تبوء موقع السيطرة في مجتمعها ، غير أن أغلب الحركات في الواقع ترمي إلى إنفصال الجماعة عن المجتمع الذي توجد به و إقامة دولة مستقلة تجسد هويتها أو الإنظمام إلى دولة مجاورة تشاركها ذات المقومات العرقية.[1]

خامسا - تصنيف الحركات العرقية :

جاء تصنيف الحركات العرقية بحسب أهدافها من خلال معرفة درجة ما تطمح إليه في علاقاتها مع الأغلبية أو من الجماعات العرقية الأخرى في المجتمع الكلي الواحد ، فأغلب الدراسين يتفقون على وجود 04 أصناف من الحركات العرقية.

01/ الحركة الإنصهارية أو الإندماجية:

تعمل الجماعة العرقية في هاته الحركة على الإنصهار داخل الأغلبية وهذا بعد قبولها أو مساومتها و بعد عدم قدرتها على الإنفراد بخصائصها ، ومنه يصبح هدف هاته الجماعة العرقية هو التخلي قدر الإمكان عن الصفات المميزة لها ، و محاولة التنازل نوعا ما عنها ، فضلا عن إمكانية تبنيها لكل خصائص الأغلبية أو جماعة إثنية أخرى أكثر تأثيرا في المجتمع.

كما أن هاته الحركة تنطوي على الذوبان الكلي مع المجتمع أو مع جماعة إثنية أخرى بفقدان كل خصائصها للإنذماج معها ، وهي الأقلية التي ترغب في الإنحلال داخل الجماعة المسيطرة ، وهذا يعتمد على رغبتها ، حيث ترى أن تفردها بخصائصها هو سبب التمييز ضدها ، ومنه ترى انه بالضرورة التخلي عن تلك الخصائص و التمسك بخصائص الأغلبية.[2]

02/ الحركة التعددية :

هذا الصنف يقوم على أن كل جماعة عرقية تحافظ على خصوصيتها مع المساواة في الحقوق السياسية و المدنية ، وهي الأقلية التي ترغب في العيش جنبا إلى جنب مع الجماعات والأقليات الأخرى ، مع محافظة كل جماعة بخصائصها التي تتميز بها ، مطالبة في ذات الوقت بالمساواة في التمتع بالحقوق السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية . [3]

---

[1] وهبان ، الصراعات العرقية و الإستقرار السياسي في العالم العربي. مرجع سابق ، ص 05.

[2] سعد الدين ، مرجع سابق ، ص 78.

[3] حليمة بوزناد ، **تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط أكراد سوريا نموذجا** مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة العربي التبسي بتبسة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2015-2016 ، ص 17

03/الحركة الإستعلائية :

بعض الجماعات الإثنية لأسباب ما قد تنمي بين أفرادها حب التفوق و الإستعلاء على غيرها من الجماعات التي تعيش معها في نفس المجتمع ، وتسمى كذلك هاته الحركة بالإرتقائية.[1]

04/الحركة الإنفصالية:

إضافة إلى ما تم التطرق إليه سابقا من تعريف للحركات الإنفصالية ودوافعها و وسائلها فإن الحركات الانفصالية تختلف فيما بينها من ناحية الدعوة إلى مزيد من الحكم الذاتي إلى مطالب بالاستقلال التام ، وهذا لوجود قدر كبير من الاختلاف فيما بينها من حيث كيفية تصور جماعة هاته الحركة لعلاقات ما بعد الاستقلال عن الدولة الأم.[2]

سادسا : محددات النزعة الإنفصالية.

تعاني الأقليّات عادة من سياسات الإقصاء و النبذ بمحو هويتها و القضاء عليها أو محاولة لتصهيرها داخل الأغلبية في بعض الأحيان ، ومن بعض أمثلة هذا الإقصاء نجد منع تعليم لغة الأقلية و إلزامهم بتعلّم لغة الأغلبية ، مثلما كان يحدث مع أكراد سوريا قبل الحرب الأهلية و غيرهم ، كذلك قد تتجه بعض الأنظمة إلى منع الأقلية من ممارسة معتقداتها الدينية خوفا منها على عقائد الأغلبية و ثمّة دول سنّت قوانين ذات طابع إقصائي الهدف منها منع أفراد الأقلية من الحصول على بعض الحقوق والحريات التي يتمتع بها أفراد الأغلبية ، ويشمل ذلك ميدان العمل السياسي و مرافق الصحة وحتّى الولوج إلى الوظيفة العمومية ، حيث يعامل الأقلية كمواطنين من الدرجة الثانية.[3]

فمحددات النزعة الإنفصالية أجملها معظم الباحثين في الحركات الإنفصالية بمعرفة ما يلي :

01- **المتغيرات السياسية و تشمل:**

* نسبة التمثيل السياسي في المناصب العليا قياسا بنسبة الأقلية في المجتمع.
* السماح بإنشاء أحزاب سياسية تتبنى مطالب الأقلية وكذا التعبير السياسي الحر عن مواقفها.
*السماح للأقلية بإنشاء وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية التي تمثل توجهات الأقلية.
*السماح للأقلية بالتواصل مع امتداداتها العرقية خارج حدود الدولة.
*ميزان القوي بين الأقلية والحكومة المركزية ، أي هل الفرق كبير بين قوة الأقلية وقوة الأغلبية؟
*المركزية أو اللامركزية ، أي هل الدولة فدرالية أم كونفدرالية أم اتحادية؟

---

[1] نفس المكان.

[2] jerry Harris, **the nation in global era conflict and transformation** . BOSTON , BRILL: 2009,p319.

[3] النزعة الإنفصالية وتداعياتها على الرابط : http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/10/13تم التصفح يوم 04-04-2018 13 سا 00 د.

02- المتغيرات الاقتصادية وتشمل:

*معدل دخل الفرد في الأقليات قياسا بمعدله لدى الأغلبية.

*عدالة توزيع الإنفاق الحكومي بين مناطق الأقليات ومناطق الأغلبية.

*تركز الأقلية في قطاعات إنتاجية دون غيرها مع وجود مورد اقتصادي مهم في منطقة الأقلية.

03-المتغيرات الاجتماعية وتشمل:

*سمة التميز الاجتماعي للأقلية (الدين، اللغة، اللون، العرق).

*النسبة العددية للأقلية قياسا بإجمالي السكان.

*السماح للأقلية بالتعبير عن رموزها الثقافية التاريخية أو الدينية أو اللغوية).

04- المتغيرات الخارجية وتتمثل في:

*وجود سند دولي للأقلية ، أي تتبني دول اجنبية لمطالب الأقلية و مساندتها بغض النظر عن أهداف تلك الدول المساندة .

05- المتغيرات الجغرافية وتشمل :

*تركز الأقلية في منطقة واحدة أو أكثر أو تشتتها.

*تركز الأقلية قرب الحدود الدولية أو في الداخل الجغرافي للدولة.[1]

[1]وليد عبد الحي ،"**قياس النزعة الإنفصالية للأقليات في الوطن العربي**". مجلة عمران للعلوم الإجتماعية والإنسانية ، العدد الأول ، م 04 ، الدوحة ، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013 ، ص ص3- 47.

الفصل الأول : السياق السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي لأكراد العراق

تمهيد :

قبل الحديث في هذا الفصل عن الجذور التاريخية و الأصول الجغرافية لمنطقة كردستان العراق يمكن الحديث بإيجاز في هذا التمهيد عن العراق و مكانته الجغرافية ، و محدداته الإجتماعية ، فالعراق يقع جغرافيا في الجزء الشرقي من ما يعرف بالهلال الخصيب بشبه الجزيرة العربية شمالا بالحدود مع جمهورية تركيا وكذا مع إيران شرقا و الخليج العربي و الكويت جنوبا ، وبناءا عليه فالعراق يحتل موقعا جغرافيا إستراتيجيا في العالم .

للعراق تاريخ طويل و عريق من الحضارة منذ 9000 سنة ق م ، بدءا من حضارة ميزوبوتامبا ، والتي تركت آثارها في الحضارات البشرية اللاحقة و المعاصرة ، فالعراقيون هم

أول من إكتشف الزراعة و الكتابة ، و أسسوا الرياضيات و آلات الخياطة ، علاوة على بنائهم لأول مجتمع سياسي منظم (دولة المدن السومرية) وأول نظام للملكية و طبقوا نظرية الحق اللإلاهي للملك لتوماس هوبس و بنوا دولة و سنوا أول قانون منظم للحياة الإجتماعية (شريعة حامورابي).[1]

كما أن العراق على غرار باقي الدول العربية كان قد مر بالعديد من المراحل والعصور و الغزوات الأجنبية كالإمبراطوريات السومرية ، البابلية ، الآشورية ، والإمبراطوريات الأجنبية-كإمبراطوريات البارثيين و الساسانيين ، وفتحه المسلمون في عصر الخلفاء الراشدين ثم سقط بيد المغول عام 1258 م ، وبعدها الدولة العثمانية في القرن 19 م ، إلى غاية إحتلاله من الإمبراطورية البريطانية و أصبحت تحت إدارتها المباشرة ثم نال استقلاله رسميا عام 1932م.[2]

الحياة الإجتماعية في العراق تكمن في الحديث عن الأقليات في فيه ، بالنظر لتاريخه الحضاري العريق ، فالأقليات في العراق تنقسم على نوعين : أقليات دينية (مذهبية - ديانية) وأقليات قومية (متوطنة - وافدة) ، ولعل من الأقليات المتوطنة نجد الأكراد وهي أكبر الأقليات العراقية وهو مضمون هذا الفصل من خلال إبراز تأصيلهم التاريخي والجغرافي في المبحث الأول ومعرفة واقعهم السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي في المبحث الثاني.

المبحث الأول : التأصيل التاريخي لأكراد العراق.

يعتقد الكثير أن بدايات ظهور الإنسان فيما يعرف بكردستان كان منذ العصر الحجري القديم ، وإستمر وجوده في العصر الحجري الوسيط و المعدني.

المطلب الأول : أصل و تموقع أكراد العراق.

01- الأصل العرقي للأكراد.

تعددت وتباينت الآراء والنظريات حول أصول الكرد الأولى ونشأتهم والمنطقة التي قدموا منها ، وسكنهم الأول وقد يكون ذلك بسبب ندرة الوثائق والآثار التي تدل على ذلك ، أو من أراد ذلك من جراء الخصومات القبلية في جبال وعرة لا تعطي وصفة أو تسهيلا للزوار لكي يصلوها ، إلا أن هناك من يعتقد بأن أصل الأكراد من " الكردوخيين" الذين ورد ذكرهم على لسان (اكسينوفون)[3] ، عند إنسحابه مع مقاتليه الذين تجاوز عددهم العشرة آلاف مقاتل في قتاله مع الجيش الفارسي في الفترة من (401 - 400 ق.م) ، حيث عبر عنهم بالقول " أنهم

---

[1] عبد الوهاب حميد رشيد ، **التحول الديموقراطي في العراق المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية** . يروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006، ص 67.

[2] أنظر : **تاريخ العراق** ، موقع ويكيبيديا على الربط https://ar.wikipedia.org/wiki/ تم التصفح يوم 31-03-2018 ، 15 سا 25د.

[3] **أكسينفون Xenophon** : ولد تقريبا عام 430 تقريبا – توفي 354 قبل الميلاد) هو فيلسوف يوناني قديم ومؤرخ وجندي ومرتزق وكان أحد طلاب سقراط .عرف كسينوفون بتأريخه لزمانه المعاصر في أواخر القرن الخامس وأوائل القرن الرابع قبل الميلاد، حيث يروي عمله "هيلينيكا" السنوات السبع الأخيرة للحرب البيلوبونيسية وآثارها (431–404 قبل الميلاد)، كما يعتبر كسينوفون مصدرا مهما عن سقراط مثل زميله أفلاطون. **أنظر. موقع ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/.**

شعب عاش في منطقة كردستان ، وهم أصل الكرد لأنهم فرسان جبليون مثلهم و يقطنون البلاد نفسها ، وقد دلت العلوم إلى أن أسماءهم متشابهة".[1]

وهناك من يرى بأن أن كلمتي (خالدي) و (كردايي) هما تسميتان لشعب واحد هو الشعب الكردي ، ويذهب " ريسك " إلى أن كلمتي خالدي و كردايي لهما معنى واحد فالأكراد هم إيرانيون أو من الشعوب الإيرانية أو من الشعوب المجاورة للإيرانيين ، ويقول " محمد أمين زكي بك " أن الأكراد القدماء هم من الشعوب القوقازية .[2]

ويرجع المؤرخون العرب إلى أن تسمية الكرد ، أصلها عربي فلفظ الگرد (وهو مشتق من المكاردة وهو مثل المطاردة في الحرب ، وكذلك يقال : (تكارد القوم مكاردة و كرادة) أو يقال: (تكارد القوم تكاردا) بمعنى طرد القوم.[3]

وحسب العديد من الكتب فإن أصل الأكراد يعود إلى الآريين وهم الذين قدموا من أوروبا منذ آلاف السنين إلى كردستان وهي المقسمة الآن ما بين سوريا وتركيا و ايران و العراق وروسيا وعاشوا هناك وتناسلوا مع السكان المستوطنين هناك ، فأوجد هذا التناسل الشعب الكردي . ومنهم يقول أن الأكراد من أصل هندو - أوروبي .

وثمة كذلك خلاف آخر بين المؤرخين حول أصل كلمة - كرد - فالبعض يربطها بكلمة كردوخي القديمة التي يراها المؤرخ أكسينفون حول شجاعة الكردوخويين و يصف بالتفصيل الحرب التي خاضها معهم وهو على رأس عشرة آلاف جندي يوناني كان يقودهم في طريق العودة من بلاد فارس إلى اليونان ويعتقد أن الأكراد صاروا يعرفون باسمهم هذا في العهد الساساني في القرن السابع وكانوا أنذاك يقيمون تقريبا في المنطقة التي ندعوها الآن كردستان.

02- التموقع الجغرافي للأكراد.

كردستان تعنى الأرض التي يقطنها أكثرية الأكراد و كردستان بالمفهوم الواسع يقصد بها ديار الكرد بوصفهم مجتمع ذو وحده قوميه متجانسة .[4] ولفظ كردستان من خلال التمعن فيه فهو يبدو كلمة مشتقة من كلمة كرد ، وهي الآن تعني بلاد الكرد ، و حسب الخارطة الدولية فهي ليست بدولة مستقلة لها حدود سياسية خاصة بها كدولة مستقلة معترف بها ، وإنما هي كناية عن رقعة جغرافية يعيش فيها شعب متجانس أكثريته تنتمي للعرق الكردي .

كذلك بالرجوع إلى الخارطة الجغرافية نجد أن هذا الإقليم يقع بالقارة الآسيوية تشمل جزء شرقي منها شمال غرب إيران والمنطقة الشمالية في شرق وجنوب تركيا ، و الجنوبية في شمال شرق العراق ، مع وجود أجزاء صغيرة بكل من سوريا وأرمينيا وجورجيا و أذربيجان .

---

[1] محمود رزوق احمد ، **الحركة الكردية في العراق – دور البارازانيين في طريق الحكم الذاتي1918-1968** . عمان : المعتز للنشر والتوزيع ، 2014 ، ص 13.

[2] جكر خوين، **تاريخ كردستان**. ترجمة خالص مسور ، ج 1 . بيروت: مطبعة اميرال للطبع والنشر والتوزيع ، 1996 ، ص 11.

[3] حيدر لشكري، **الكرد في المعرفة التاريخية الإسلامية دراسة تحليلية- نقدية** . أربيل: دار سبيريز للطباعة والنشر ، 2004 ، ص 21.

[4] عدنان أ عميرات ، **من نحن ؟** . د ب ن : د د ن ، 1985، ص 11.

فكردستان مجزأة سياسيا بين خمس دول ، وليست لها - أي لكردستان - حدود دولية، لعدم استقلالها و كردستان واقعة في الشرق الأوسط بين الخليج الفارسي – العربي وبحر قزوين و القفقاس و البحر الأسود ، وجبال طوروس ، والبحر الأبيض ، في شرق شمال سوريا و شمال العراق وغرب جنوب إيران و شرق شمال جنوب تركيا ، و مناطق في أرمينيا.[1]

فمصطلح كردستان في الوقت الحاضر لا يدل على وجود دولة حقيقية بكياناتها المتعارف عليها من الناحية القانونية ، ولا في الوثائق الدولية المقرة للدول المستقلة ذات السيادة ، فبعد عقد معاهدة لوزان.[2] في 24 جويلية 1923 التي جمعت الدولة العثمانية مع الحلفاء الغربيين ، تم فيها الإعتراف بدولة تركيا و تثبيت حدودها الجنوبية مع دولتي العراق وسوريا ، حيث فصلت هذه الحدود كل من كردستان العراق (كردستان الجنوبية) ، وكردستان سوريا عن كردستان تركيا.[3]

وبما أن الدراسة هاته تخص أكراد العراق فسيتم التركيز في هذا الفصل على أكراد العراق أو ما أصبح يعرف حاليا بكردستان العراق (منطقة تواجد الأقلية الكردية العراقية) .

* **كردستان العراق** : يقع إقليم كردستان العراق في الجزء الشمالي من أرض العراق ما بين خطي عرض 34 جنوبا و 37 شمالا ، و خطي طول 47 شرقا و 41 غرب ، ومن الناحية الجيولوجية ، فهو جزء من بحر تيتس القديم الذي غمر أجزاءا واسعة من الشرق الأوسط مثل أواسط إيران و العراق و البحر المتوسط الحالي وجزءا من جنوبي أوروبا وشمال إفريقيا ، ويتميز هذا الإقليم بالطابع الجبلي.[4]

يقطن الأكراد الجزء الشمالي للعراق ومعظمهم يقطن في السليمانية و أربيل و كركوك و الموصل و ديالى و في مدن أخرى كالكوت و بغداد ، هاته المنطقة تشمل محافظات الموصل و كركوك، السليمانية ، ودهوك ، وفي ألوية خانقين و مندلي ، كما ينتشر الأكراد في مناطق متفرعة أخرى من العراق على إمتداد نهري الفرات ودجلة.[5]

تبلغ المساحة الجغرافية الإجمالية للعراق 128434 كيلومتراً مربعا، وهي تشكل 2.3 % من مساحة الوطن العربي ، وأغلب مساحة العراق عبارة عن صحارى معظمها توجد في

---

[1] ملا ع. كردي ، **كردستان والأكراد** . بيروت : دار الكتاب ، ط 1 ، 1990 ، ص 74.

[2] **معاهدة لوزان** (Treaty of Lausanne : في 24 يوليو 1923, كانت معاهدة سلام وُقِّعت في لوزان التي سوَّت الجزء الأناضولي من تقسيم الدولة العثمانيةبإبطال معاهدة سيڤر التي وقعتها الدولة العثمانية كنتيجة لحرب الاستقلال التركية بين حلفاء الحرب العالمية الأولى و المؤتمر الوطني الكبير لتركيا) الحركة الوطنية التركية .(المعاهدة كان نتيجة مفاوضات مؤتمر لوزان التي استمرت 11 أسبوعاً.أنظرhttps://www.marefa.org/تصفح يوم15-04-2018 10 سا و00 د.

[3] سمية جمني، **صدام حسين وسياساته تجاه الأكراد** . مذكرة غير منشورة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر ، جامعة بسكرة ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، قسم العلوم الإنسانية ، شعبة التاريخ ، 2014-2015، ص 36.

[4] رافدة عبد الله ، و عبد الصمد القرداغي ، " **كردستان العراق في التاريخ القديم ، في ضوء المصادر المسمارية من الألف الثالثة.م حتى 612 ق.م**". أطروحة غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ ، جامعة السليمانية ، كلية العلوم الإنسانية ، قسم التاريخ ، 2008 ، ص 08.

[5] عيسى حامد محمود ، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**. الإسكندرية : مكتبة مدبولي ، 1992 ، ص 01.

محافظات الأنبار و المثنى والنجف وذي قار والبصرة ، كما أغلب السلاسل الجبلية بإقليم كردستان[1].

سكان كردستان العراق يمثلون المرتبة الثانية بعد العرب الذين يمثلون الأغلبية من مجموع سكان العراق ، بينما يأتي التركمان في المرتبة الثالثة ، و باقي الأقليات في المرتبة الرابعة أما دينيا أغلبية العراقيين مسلمون ، حيث تبلغ نسبتهم 95 % من مجموع السكان ، يليهم المسيحيون نحو 03 % ، وباقي العقائد يعتنقها نحو 02 % ، وتتنوع المذاهب والطوائف الإسلامية والمسيحية في شمال العراق، فهناك مذاهب إسلامية عدة وطرق صوفية وزوايا ، فضلا عن وجود بقايا ديانات قديمة.[2]

وهنا ننوه إلى أن عدد سكان العراق في آخر إحصاء لعام 2014 بلغ 36 مليون نسمة ، يقطن غالبيتهم في بغداد ، حيث جاء في بيان وزارة التخطيط العراقية أن الجهاز المركزي للإحصاء أصدر تقريره السنوي عن تقديرات سكان العراق لسنة 2014 حيث أن عدد سكان إقليم كردستان لثلاث محافظات فقط (أربيا والسليمانية ودهوك) بلغ 5 ملايين نسمة خلال عام 2014.[3]

فأكراد العراق عبارة عن مجموعة عرقية تشكلت منذ آلاف السنين ، وهذا من خلال التاريخ العريق لتكوين هذا الشعب و تجمعه في إقليم واحد محافظا على مقوماته المشكلة لشخصية الفرد الكري ، فالشعب الكردي إستوطن بتلك المنطقة من الأرض الزاخرة بالحضارة الضاربة في جذور التاريخ جعل منه شعب يتصف بالصفات العرقية ، كما أن العامل الجغرافي والطبيعي لمنطقة كردستان كان من أهم العوامل المكونة للعرق الكردي ، نظرا لما تزخر به تلك المنطقة من تضاريس طبيعية وجبلية خاصة ، الأمر الذي صعب من إحتكاكه بالجماعات العرقية الأخرى ، فضلا عن جعل تلك المناطق الجبلية كحصن له من مختلف أشكال السيطرة و الاضطهاد مما عقد من شخصية الأكراد و إنطوائهم ضمن مناطق تواجدهم بعيدا عن التواصل مع باقي الشعوب ، ليكون مجموعة من القبائل البدوية المختلفة .

شكل (02) خريطة توضح حدود العراق السياسية وحدود إقليم كردستان العراق (سنة2018)

[1] آمـال شالش ، وآخرون ، **تحليل الوضع السكاني في العراق 2012** . التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية ، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ، العراق ، جوان 2012. ص 29.

[2] عمار علي السمر، **شمال العراق 1958-1985 دراسة تاريخية**. بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012، ص 40.

[3] أنضر الموقع الرسمي وزارة التخطيط العراقية على الرابط :https://mop.gov.iq .

المصدر:موقع قنوات النيل التعليمية على الرابط :
http://www.niletc.tv/News/33727/11/Main#.WwBROlo-sdU

المطلب الثاني : اللغة و الدين عند الأكراد .

01- اللغة :

للأكراد لغة مستقلة خاصة بهم ، تنتمي إلى عائلة اللغات الإيرانية ، وهي التي تجمع كلا من اللغة الفارسية و الأفغانية و البلوجية و البشتون و الطاجيك و الاسيتينية فمصدر هذه اللغات واحد ، وهو الآري الهند – أوروبي ، مع احتفاظ كل لغة بخصائصها ، كما هو الحال بالنسبة للأصل اللاتيني لكل من اللغة الفرنسية ، الإيطالية ، الأسبانية. [1]

[1] درية عوني،**عرب وأكراد(خصام أم وئام).** القاهرة : مؤسسة دار الهلال ، 1993، ص 28.

وهناك من المؤرخين من يعتبر أن اللغة الكردية ليست لها أي علاقة بالإيرانية فالمستشرق " **سيدني سميث** " و المفكر العربي " **أحمد فوزي** " يريان أن اللغتين الكردية و الإيرانية تختلفان عن بعضهما البعض في المفردات و تركيب الجمل والنطق وإن اتصلت إحداهما بالأخرى ، فالكردية تتصل بمجموعة من اللغات الشمالية الغربية في إيران ، في حين أن اللغة الإيرانية الحديثة تتصل بمجموعة اللغات الجنوبية الغربية .[1]

" **نيكيتين** " يبدي وجهة نظره من خلال الآراء السابقة في أصل اللغة الكردية متحدثا عن نظريتان في أصل الأكراد.

* **الأولى** : تقول بأن أصلهم إيراني وأنهم رحلوا في الجيل السابع قبل الميلاد من جنوب بحيرة أورمياه نحو بوهقان .

* **الثانية**: أنهم شعب أصيل لا ينحدر من أصل إيراني أنما هم يتنسبون إلى قبائل تسمى الخلديين و الجيورجيين و الأرمن وقد أستبدلوا لغتهم الأصلية باللغة الإيرانية.[2]

برهنت الدراسات و الأبحاث بأن اللغة الكردية لغة حية لها تاريخها و خصوصيتها كلغة مستقلة ومتطورة شأنها شأن اللغات الحية الأخرى كاللغة التركية و الفارسية ، حيث تطورت عن اللغة الكردية الأم عدة لهجات بسبب العزلة و الخصوصية الاجتماعية لبعض القبائل الكردية و إبتعاد الواحدة عن الأخرى أين كان الأتراك يحاولون دوما منع اللغة الكردية من التطور كلغة مكتوبة و كانت السلطات التركية في الوقت نفسه تتدخل في شؤون المطبوعات والكتب الكردية ضمن حدود الإمبراطورية العثمانية مما أدى إلى الحيلولة دون جعل هذه اللغة لغة مكتوبة.[3]

الكثير يرون أن الأكراد يستعملون الحروف العربية في كتابتهم ، مع زيادة بعض النقاط الموجودة مثل : پ چ ژ گا ، حتى الحرب العالمية الثانية ثم استخدم فريق منهم الحروف اللاتينية في كردستان تركيا و سوريا و الاتحاد السوفياتي – سابقا- أما في كردستان إيران و كردستان العراق فلا تزال الحروف العربية مع الزيادة السابقة مستعملة.[4]

هناك مجموعة أخرى من المستشرقين و المؤرخين على رأسهم لويسجراى مؤلف كتاب أسس اللغات يرون أن اللغة الكردية هي لغة من المجموعة الهندية الأوروبية و المجموعة الإيرانية الحديثة ويقسمونها إلى لهجتين أساسيتين:

(1) اللهجة الكورمانجيه Kurmanji :وهي لهجة أغلبية الأكراد، ويتكلم بها أكراد تركيا وسوريا وبعض أكراد العراق (إقليم الموصل و زيبار) وأكراد الإتحاد السوفياتي.

(2) اللهجة الصورانية Sorani : يتكلم بها غالبية أكراد إيران و العراق (السليمانية - أربيل - كركوك).

---

[1] ع. كردي ، مرجع سارق ، ص 139.

[2] حسين قاسم العزيز ، **دراسات في بعض الأصول الكردية** . أربيل: دار أراس للطباعة و النشر ، 2012 ، ص 61.

[3] وليد حمدي ، **الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية دراسة تاريخية وثائقية**. د ب ن : مطابع سجل العرب ، 1992 ، ص 18.

[4] نفسه ، ص 54.

(3) لهجة فيلي Feyli : يتحدث بها بعض الأكراد في إيران و العراق و في مجتمعات بغداد و كوت العمار و بدرا.

(4) جوراني Gerani : يتحدث بها قلة من أكراد العراق و إيران.

(5) لهجة كلهوري KELHORI : يتحدث بها قلة أخرى من أكراد العراق و إيران.[1]

وبين هذا وذاك فالإختلاف حول أصل اللغة الكردية التاريخي كان نتيجة مرور الشعب الكردي عبر مختلف الإمبراطوريات المختلفة في لغاتها من عرب و فرس إلى البريطانيين ، الأمر الذي صعب على الشعب الكردي التمسك بلغة محددة للتواصل بحروف واضحة و تخبطها بين ثلاث لغات (العربية ، الفارسية ، التركية) ، فضلا عن التنوع العشائري و القبائلي للمجتمع الكردي.

02- الدين :

المجوسية هي الديانة الرسمية في كردستان العراق قبل ظهور الإسلام في فترة العصور الوسطى ، و تقوم على مبدأ الاعتراف بوجود الخير والشر ، لكن إعتنق غالبية الأكراد الدين الإسلامي منذ أن دخل هذا الأخير كردستان في النصف الأول من القرن السابع الميلادي بعد الفتوحات الإسلامية ، و حاليا أكثرية الأكراد مسلمون على المذهب السني.[2]

الطابع الإسلامي سائدا في كل قرية وبكل مسجد به إمام أو (ملا) ، يحتكم له و تلامذته يسمون الفقهاء ، كما تلقى الخطب يوم جمعة إجباريا باللغة العربية على الرغم من ان العديد منهم لا يفهمون معانيها و ما يردده (الملا).[3]

إلى جانب الإسلام توجد عقائد أخرى ليست كثيرة الإنتشار مثل عبدة الشيطان أو ما يسمون اليزيديين وهم طائفة من الأكراد اعتنقوا ملة خاصة يمارسون في سبيلها بعض الطقوس الشاذة واعتبروها سرا من أسرارهم الخاصة.[4]

---

[1] أحمد تاج الدين ، **الاكراد تاريخ شعب وقضية وطن**. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2001 ، ص 58-59.

[2] سمر فصلا عبد الحميد محمد ، " **أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم 1985- 1963** " . رسالة غير منشورة مقدمة للحصول على درجة الماجستير ، جامعة الزقازيق ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، د س ن ، ص 62.

[3] جكر ، مرجع سابق ، ص 24.

[4] تاج الدين ، مرجع سابق ، ص 69.

المبحث الثاني : واقع كردستان العراق.

المطلب الأول : الواقع السياسي.

01- نشأة العمل السياسي :

الحياة السياسية لدى أكراد العراق بدأ ظهورها بشكل واصح خلال الإحتلال البريطاني للعراق بدايات القرن الماضي حيث بدأ الشعب الكردي و خاصة النخبة منه التوجه نحو العمل السياسي بدل العمل المسلح الذي كان يخوضه مع كل الأنظمة المتعاقبة على الحكم بالعراق منذ الدولة العثمانية إلى الوقت الحاضر.

لم يكن الأكراد ذوي خبرة في العمل السياسي خاصة في تعاملهم مع الدولة العثمانية والحكومة البريطانية ، إلا انه في هاته الفترة برزت طبقة جديدة تتمثل في المشتغلين بالثقافة قادرة على تحريك الأكراد كشعب و ليس كقبائل ، خاصة بعد أن تخلت بريطانيا عن عرضها في تقرير المصير الموعود به للأكراد بعد الحرب العالمة الأولى.[1]

فكردستان العراق شهدت تأسيس عدد من الجمعيات و النوادي الكردية في المرحلة الأولى من عهد الانتداب البريطاني ، وقد أسهمت هذه الجمعيات والنوادي في بلورة الفكر القومي لدى الشباب الكردي الذي كان يعاني من السيطرة الأجنبية والتجزئة لأرضه التي فرضتها الأطماع الاستعمارية ، و قد استطاعت من تهيئة كوادر مثقفة و واعية لحاجات المجتمع الكردي الذي كان يعاني من التخلف الاجتماعي و الثقافي مما وفر أرضية خصبة لظهور عدد من الأحزاب الثورية بعد الحرب العالمية الأولى و قبل قيام الحرب العالمية الثانية .[2]

فالعمل السياسي لدى الأكراد كان حتمية بعد المواجهات المسلحة بين مع الإدارة البريطانية عام 1919 م التي إستمرت حتى عام 1946 م ، فبعد رفض الأكراد للإدارة البريطانية تحولوا إلى رفض الإدارة العراقية الملكية و قمع كل هذه الحركات الكردية من قبل القوات البريطانية ثم الجيش العراقي بعد تأسيسه ، فحتم الأمر على الأكراد تأسيس أحزاب سياسية كردية من طرف المثقفين و المتعلمين الأكراد الذين كانوا فاعلين في الحركة الوطنية العراقية آنذاك حيث إنظموا إلى الأحزاب السياسية العراقية السرية التي أنشئت في تلك الفترة مثل الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي و وصلوا إلى مراكز قيادية في هذه الأحزاب.[3]

الحراك السياسي في كردستان العراق كانت تقوده الأحزاب السياسية المعارضة والتي لم تكن وليدة مرحلة تقسيم كردستان الكبرى ، وإنما جذورها تعود إلى بداية تأسيس الدولة العراقية عام 1921 م ، حيث كانت تمثل معارضة كردية ضد الأنظمة السياسية العراقية التي تعاقبت

---

[1] ديفد مكدول ، **تاريخ الأكراد الحديث** . ترجمة راج آل محمد ، بيروت : دار الفرابي، 2004 ، ص 243.

[2] كافي سليمان مراد الجاري ، مراد كافي " **الجمعيات والأحزاب السياسية الكردية في العراق 1921-1947** ".مجلة الأستاذ، عدد 221 ، المجلد الثاني، 2017 ، ص ص 31-87

[3] جواد سعد ناجي ، **أكراد العراق وأزمة الهوية** . على موقع http://www.aljazeera.net/ تصفح يوم 3-04-2018 19 سا و30 د.

على السلطة ، و قد برزت بصورة خاصة خلال نظام حكم الرئيس السابق صدام حسين أين انتشرت ثقافة المعارضة بكل أصنافها في هذا الإقليم.[1]

بالنظر إلى التنظيمات السياسية الحزبية يلاحظ أن الحزب الشيوعي العراقي يسبق جميع الأحزاب العراقية السرية والعلنية في إعلانه و إقراره و إعترافه بالحقوق الكردية المتمثلة في حق تقرير مصير للشعب الكردي في كل أجزاء توطنه وحقه في الوحدة الوطنية في كردستان الكبرى و تعزيز النضال المشترك و الأخوة العربية - الكردية و إقرار الفيدرالية لإقليم كردستان دستورياً .

وإذا رجعنا إلى العهد الملكي نجد أن الحزب الوطني الديموقراطي ، يعتبر الحزب العلني الأول الذي أعلن عن دفاعه عن حقوق الكرد بصراحة وعلنية في الساحة السياسية العراقية.[2] فعلى إعتبار أن الأحزاب الكردية تضطلع بالدور الأبرز و الأكثر فعالية على الساحة الكردية السياسية، سنستعرض في هذا المطلب الأحزاب الرئيسية وذات التأثير الكبير والفعال في العمل السياسي الكردي بالعراق .

02- الأحزاب السياسية الكردية :

* **حزب هيوا (الأمل):** كانت النواة الأولى لنشأة حزب هيوا عام 1937 م من طرف مجموعة من الطلبة الكرد في الإعدادية المركزية في كركوك ، الذين انشأوا جمعية سياسية اجتماعية سرية ، أطلقت على نفسها داركه (الخطاب) ، حيث جاء تأسيسها في أجواء سياسية متوترة في العراق عقب إغتيال الفريق بكر صدقي ، وكانت أهدافها توحيد أجزاء كردستان التي جزأتها معاهدة سايكس بيكو ، بين دول متعددة من جهة ، ومن جهة أخرى ما يحيط بالشعب الكردي من ظلم وقمع على أيدي تلك الدول فتولد ذلك لدى الطلبة و المثقفين الكرد هدف تحرير وتوحيد كردستان في دولة كردستان المستقلة.[3]

* **الحزب الديمقراطي الكردستاني:** الحزب الديمقراطي الكردستاني هو حزب قومي ليبرالي وأحد الأحزاب الكردية الرئيسية في العراق ، أسسه الملا مصطفى بارزاني عام 1946 م ، دعا الحزب منذ تأسيسه لإقامة حكم ذاتي للكرد في دولة فدرالية عراقية ، قبل أن تتطور مطالبه إلى استقلال الكرد عن العراق في منتصف التسعينات ويتبنى الحزب وفق أدبياتها لقيم الديمقراطية و العدالة الاجتماعية لتشكيل نظام يكفل كافة الحقوق والمساواة بين أفراد كردستان ، ويوصف بأنه قبلي و إقطاعي و أرستقراطي تسيطر عليه عائلة البرزاني ، و يكثر أتباعه في

---

[1] رشيد عمارة الزيدي ، و يوسف محمد صادق ، **دراسة المعارضة السياسية في إقليم كردستان- العراق (النشأة والمستقبل)** ، الدفنة : سلسلة دراسات المركز العربي للأبحاث زدراسة السياسات. أفريل 2012 ، ص 03.

[2] محمد هماوهندي ، **الفيدرالية و الديموقراطية للعراق دراسة تأصيلية سياسية وقانونية**. أربيل : دار ئاراس للطباعة والنشر ، 2002 ، ص 138.

[3] كافي سليمان ، مراد كافي ، مرجع سابق ص 45.

منطقة أربيل و دهوك في النصف الشمالي من كردستان العراق كما قاد هذا الحزب الحركات المسلحة ضد السلطات المركزية.[1]

* **الاتحاد الوطني الكردستاني:** أسسه جلال الطالباني عام 1975 م إثر انشقاقه عن الحزب الديمقراطي الكردستاني و يتبنى اتجاهات قومية كردية ، و يوجد لدى العديد من كوادره ميول ليبرالية رغم أن زعيمه جلال الطالباني كان شيوعيا في السابق ، ينتشر الحزب في السليمانية على الحدود مع إيران و يتبنى مواقف مماثلة للحزب الديمقراطي الكردستاني فيما يتعلق بالعلاقة مع حكومة بغداد المركزية ، رغم أنه دخل في صراع طويل مع هذا الحزب ، والذي إتخذ أحيانا شكل المعارك العنيفة لكن الحزبين متفقان على توحيد الإدارة المحلية في كردستان العراق.[2]

* **حزب كادحي كردستان** : حزب يساري يؤمن بالاشتراكية العلمية (الماركسية - اللينينية) ، و بالربط الجدلي بين النضاليين القومي و الطبقي في كردستان العراق ، ويناضل من أجل حق تقرير المصير للأمة الكردية (في كردستان كبرى) ، ومن أجل إقامة المجتمع المدني و إشاعة الديمقراطية والتعددية الحزبية وسيادة القانون في العراق ، تعود الجذور الأولى لحزب كادحي كردستان إلى الانشقاق الذي تعرض له الحزب الاشتراكي الكردستاني عندما بدأ الخلاف في قيادة الحزب حول العديد من القضايا السياسية والتنظيمية و الايديولوجية .[3]

* **حزب الاتحاد الإسلامي :** تأسس عام 1992 م بقيادة الشيخ صلاح الدين محمد بهاء الدين و للحزب توجه إصلاحي لا يعتمد على المواجهة المسلحة وهو يمثل فكر الإخوان المسلمين وله علاقات مع الجماعة الأم بمصر ، و كذلك مع تنظيم الزعيم التركي نجم الدين أربكان ، شارك في العديد من الانتخابات العراقية و فاز بعدد من مقاعد مجلس النواب.

* **الحركة الإسلامية :** تأسست الحركة الإسلامية في الثمانينيات بقيادة الملا عثمان ثم ترأسها الملا علي عبد العزيز، و بعد وفاة الأخير آلت رئاستها إلى إبنيه الملا علي و الملا صادق و ظلت تلك الحركة لمدة طويلة أهم حزب إسلامي كردي وهو حزب غير بعيد عن حركة الإخوان المسلمين العالمية من حيث التوجه.

* **جماعة أنصار الإسلام :** ويُطلق عليها (پاك) و تعد من أحدث التشكيلات السياسية الكردية حيث أسست عام 2001 م ويتزعمها الشيخ فاتح كريكار ويكنى بـ "أبو سيد قطب". انشقت عن الحركة الإسلامية وعرفت بتشددها و لذلك نالها لقب " طالبان الكردية " وإليها ينسب الكثير من العمليات المسلحة ضد الوجود الأميركي و كذلك ضد حكومة إقليم فيما بعد ، كما أنها تتهم بالتعاون مع تنظيم القاعدة وتصنف أمريكا منظمة إرهابية.[4]

---

[1] **" مدخل لفهم الخارطة السياسية الكردية ".** على الرابط -http://www.nusuh.org/66 تم التصفح بتاريخ 20-04-2018 20 سا و00 د.

[2] امين شحاتة ، " **الأحزاب والتيارات السياسية الكردية** ".على موقع http://www.aljazeera.net/ تم التصفح بتاريخ 20-04-2018 14 سا و00 د.

[3] صلاح الخرسان ، **التيارات السياسية في كردستان العراق ، قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق ، 1946-2001**. بيروت : مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 01 ، 2001 ، ص 501.

[4] الخرسان ، المرجع السابق ، ص 502.

يشير العديد من الدارسين للكرد أن الحراك السياسي لكردستان العراق ، يختلف عن الحراك السياسي لأكراد باقي المنطقة ، وهذا راجع إلى مركزية القوة المجتمعية في المجتمع العراقي . لأسباب أهمها أن ميول كرد العراق إلى عدد معين من الأحزاب الكردية العاملة داخل العراق سهل على هؤلاء التعبير عن مطالبهم جماعيا لتحقيق أهدافها.[1]

المطلب الثاني : الواقع الإقتصادي :

الأهمية الإقتصادية لإقليم كردستان العراق تنبع أساسا من الثروات الطبيعية و خصائصه الجغرافية فمناخه مناخ البحر المتوسط الذي يمتاز بالبرودة شتاء وتساقط الثلوج و بالحرارة و الجفاف صيفا وكردستان العراق إقليم غني بالثروات الطبيعية منها:

* **المياه:** من مصادر المياه في الإقليم مياه الأمطار والثلوج حيث تقدر كمية الأمطار ما بين 300 إلى 1100 ملم وجزء كبير منها يذهب إلى المياه الجوفية التي يعتمد عليها في الزراعة ، كما نجد المياه المعدنية في منطقة هورامان في محافظة السليمانية وكذا في منطقة دهوك.

* **المعادن :** يتوفر كردستان العراق على موارد متعددة منها : النحاس ، الكبريت ، خام الحديد، الملح ، الفوسفات إضافة إلى الموارد الطبيعية نجد الغاز والنفط المنتشران في محافظات مندلي ، خانقين ، كفري ، كركوك ، مخمور، ديبكة ، بطمة ، عين زالة .

* **الزراعة:** تأتي الزراعة في المرتبة الثانية بعد النفط من حيث مساهمتها في تطور الإقليم وتوفير فرص العمل ، ففي السبعينات ركزت الحكومة إهتمامها بالقطاع الزراعي من خلال سن قوانين الإصلاح الزراعي عن طريق تحديد الملكية الزراعية و إشراف الدولة على مساحات واسعة فيما تأتي الثروة الحيوانية في المرتبة الثالثة ، وذلك لتوفر مساحات واسعة من المراعي وتوفر المياه حيث يساهم الإقليم في توفير اللحوم والألبان.[2]

* **الصناعة:** الصناعة فبعدما كانت تقليدية وتتم في ورشات عمل صغيرة لتلبية الحاجيات فإن الإقليم أصبح يعتمد على عوائد النفط في قطاع الصناعة للمساهمة في المنشآت الصناعية ، حيث بلغت خلال الثمانينات نسبة المنشآت الصغيرة في الإقليم 207 % من المجموع الكلي ، وقدرت نسبة العاملين في المصانع بـ 19.7 % من مجموع المشتغلين في العراق ، أما المنشات الكبيرة فبلغت نسبة 3.12 % من مجموع عدد المنشآت في العراق ، ومن أهم الصناعات في الإقليم نجد الصناعة النسيجية ، الغذائية ، الخشبية ، المعدنية.[3]

* **النفط :** تم إكتشاف هاته المادة الحيوية من طرف الشركات الإحتكارية الأجنبية بمحافظة كركوك التابعة للإقليم سنة 1934 م ، وهو القطاع الإستراتيجي لكل الإقتصاد بالإقليم لما يدره من موارد مالية ضخمة ، إلا انه كان كذلك السبب الرئيس لكل مشكلات سكان الإقليم مع الحكومات المركزية المتعاقبة من جهة أخرى ، بحجة عدم إستفادة كردستان العراق عملياً من

---

[1] ماريانا خارواكي ، **الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية ، العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ 1945**. بيروت : دار الفارابي ، ترجمة (خليل الجيوسي)، 2013، ص 128.

[2] جمني ، مرجع سابق ، ص 45.

[3] نفس المرجع ، ص 46.

إيرادات شركات النفط إلا بجزء ضئيل جداً ، مما إنعكس ذلك في مشاريع التنمية المحدودة ، وفي التغيرات البطيئة و الضئيلة التي طرأت على حياة الشعب الكردي و بقية سكان الإقليم و خاصة الكادح منهم في المدينة والريف أو في مجال تشغيل الأيدي العاملة فكان هذا الواقع أحد أهم الأسباب الكامنة وراء وقوف الشعب الكردي ضد كل الحكومات.[1]

إلا انه وبالنظر لغنى الإقليم بكل هاته الثروات فهو يعاني من العديد من المشكلات ، فقد أورد البنك الولي في تقريره عن إقتصاد كردستان العراق بأنه يعاني من نقاط ضعف بنيوية لإعتماه في التنمية على المصادر النفطية و الموارد المتأتية منها ، فهذا الضعف البنيوي يتمثل في أربعة محاور إقتصادية :

- التمويل غير السليم للقطاع العام .
- تخلف في القطاع الخاص غير النفطي.
- قطاع مصرفي غير فعال.
- عدم الكفاءة في تقديم الخدمات العامة.[2]

المطلب الثالث : الواقع الإجتماعي

بعيدا عن اللغة و الدين ، هناك للأكراد جوانب أساسية أخرى لهويتهم ، فالمجتمع الكردي على درجة عالية من الطبقية ، و النزاعات القبائلية فضلا عن وجود علاقات استغلالية بين الطبقات المهيمنة والضعيفة لكون أن المصالح المتضاربة كانت تمنع دائما العمل الجماعي ، حتى لو كان فقط من قبل جميع الأكراد في منطقة معينة ، علاوة على ذلك فهناك العديد من الأقليات غير الكردية التي تعيش بين الأكراد وترتبط بهم في إطار شبكات معقدة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.[3] وعلى ضوء ذلك سنتطرق إلى السمات الإجتماعية و الثقافية للمجتمع الكردي

أ – **الخصائص الإجتماعية**: المجتمع الكردي مر بعدة مراحل شأنه شأن غالبية المجتمعات ، ولذلك فللمجتمع الكري خصائصه التي يختلف بها عن باقي المجتمعات الأخرى ، وسنستعرض فيما يلي أهم خصائص المجتمع الكردي.

* **الطابع الأبوي**: أكد معظم الباحثين في الإثنولوجيا Ethnology (علم أجناس البشر) ، وفي الأنثروبولوجيا Anthropology (علم دراسة الإنسان) ، أن المجتمعات البشرية كانت في الأزمنة الغابرة أمومية الطابع وكانت السلطة فيها بيد المرأة ، نتيجة غياب الرجال عن المستوطنة فترة طويلة بحثا عن الغذاء (حيوانات، ثمار، جذور) لكن في المجتمع الكردي مجتمع أبوي ذكوري ، فالسلطة العليا تتمركز في يد الأب داخل الأسرة.[4]

---

[1] كاضم ، المرجع السابق ، ص 222.

[2] **" أفضل الأوقات وأسوئها ، نقاط الضعف البنيوية في إقتصاد كوردستان وكيفية معالجتها"** . دراسة صادرة عن مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث ، أربيل : 2016 ، ص 26 على الربط :- http://www.meri-k.org/ /Arabic-Version-Economy-Report-Final-with-Corrections.pdf

[3] Philip g keryenbroek, and stefan sperl, **the kurds a contemporary overview**. 3p, London : British Library Cataloguing in Publication Data,2000, p27

[4] احمد محمد الخليل ، **الشخصية الكوردية دراسة سوسيولوجية** ، أربيل : دار موكرياني للبحوث والنشر ، 2013 ، ص 207.

* **الطابع القبلي والطبقي :** الحالة الرعوية الريفية هي من أبرز مظاهر النظام القبلي في المجتمع الكردي وهو نظام قائم في الأصل على القرابة النسب ، ومعروف أن النظام القبلي يلزم الفرد بالانصياع التام و غير المشروط لإرادة القبيلة من ناحية ، و يجسد القبيلة كلها في فرده و خاصة في موضوع الثأر من ناحية أخرى ، ويتزعم القبيلة شخص يحمل في الغالب لقب (آغا) ومعناه (سيد) وهو يماثل لقب (دوق) ، ومن أهم العوامل التي أبقت المجتمع الكردي يتميز بالطابع القبلي نجد :

- بعض صفات الانتماء إلى المجد الأكبر راسخة في الوعي المجتمعي الكردي.
- بقاء بعض القيم في العلاقات الاجتماعية كروح التضامن و التكامل.
- ضرورات الحالة الرعوية ، كأن تكون العشيرة و القبلية معا خلال مواسم الرعي المختلفة.
- الصراعات التي كانت تنشب بين العشائر و القبائل.[1]

ففي كل قبيلة توجد أسرة ينحدر منها زعماء أو رؤساء القبيلة أو الأغوات وأقوى وأهم عشائر الأكراد نجد في كل من إيران وتركيا هي:

* عشيرة الجاف و تاريخها ضارب في القدم ويعود إلى القرن السابع الميلادي.
* عشيرة بشدر وتستوطن.
* عشيرة زنكنه .
* عشيرة الطالبانية والتي ينتمي إليها الزعيم الكردى جلال طالبانى.
* عشيرة الكاكائية .

ومن القبائل لدى أكراد العراق نجد :

* **الجاف**: في شهرزور و حلبجة و خرمال .
* **بارزان**: وهي أشهر القبائل الكردية و تستقر في الزيبار شمال نهر الزاب الكبير وجنوب جبل شيرين.
* **برزنجي** : نجدهم في لواء كركوك .
* **البابان** : حول السليمانية .
* **اليزيديون** : شمال غرب الموصل .
* **السروجي**: في شرق لواء الموصل جنوب بارزان .
* **الهركى** : في شمال شرق أربيل .
* **الطالبانية**: بين كركوك و خانقين .
* **الهماوند**: يتركزون في مركز جمجمال و يازيان.[2]

[1] نفسه ، ص ص 207-210.
[2] تاج الدين ، مرجع سابق ، ص 53.

المجتمع الكردي يختلف عن العديد من المجتمعات ، من حيث اشتماله على فئات طبقية متنوعة تختلف بحس الظروف المعيشية و الثقافية لدى السكان ، ويمكن أن نميز أربع فئات ضمن المجتمع الكردي.

- فئة الرعاة و الريفيين وهم القسم الأعظم يشكلون الطبقة البسيطة الفقيرة همها الحصول على متطلبات العيش الأساسية ، وليسوا على تماس مباشر مع التمدن.

- فئة التجار و الحرفيين وهي فئة ميسورة الحال و أفصل من الرعاة و الريفيين من الناحية المعيشية و أكثر تواصلا مع التمدن.

- فئة المثقفين و المتعلمين و تشمل علماء الدين و الموظفين و الطبقة المستنيرة والنخبة من المجتمع وهم أقل عددا من الفئة الثانية وأكثر وعيا واستعدادا للتمدن.

- فئة الإقطاع (الآغاوات) وهم أقل عددا لكنهم أكثر بروزا وتأثيرا حيث بأيديهم السلطة والمال.[1]

شكل (03) خريطة توضح التوزيع السكاني لأقليات العراق (سنة 2017)

[1] محمد الخليل ، مرجع سابق ، ص 211.

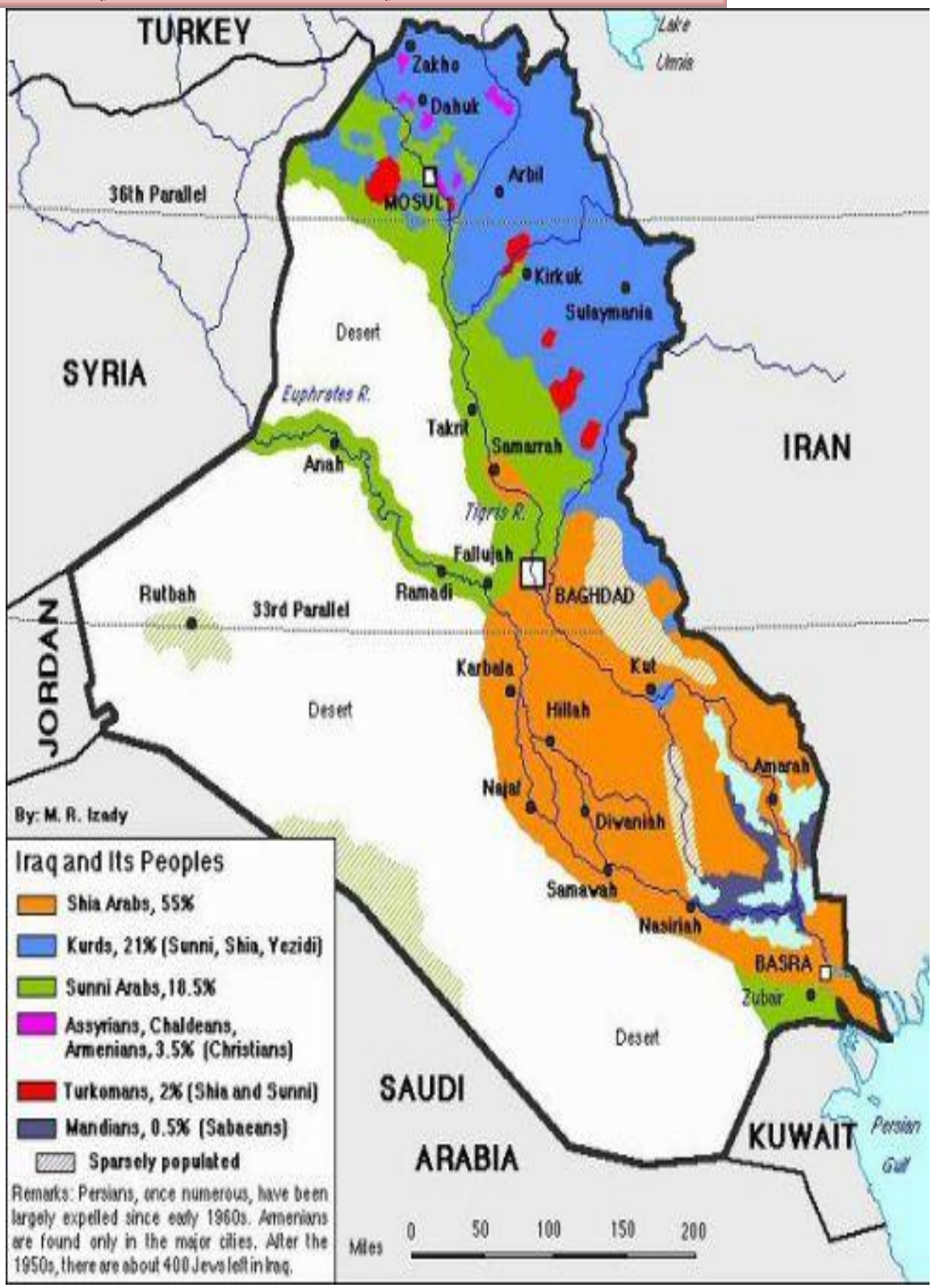

المصدر: موقع المرسال على الرابط https://www.almrsal.com/post/292847/the-iraqi-kurdish-civil-

ب – الخصائص الثقافية والتعليمية:

لم ينل كردستان حظه من التعليم ، بحيث لم تكن الدول التي تتقاسم هذه المنطقة في بادئ الأمر تهيئ لها الخدمات التعليمية و الثقافية ، وقد بقيت كردستان فترة طويلة من الزمن جزءا من الأقليات المنسية تعليما و ثقافة ، حتى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، وكانت المدارس متمثلة بالكتاتيب والمدارس و المساجد و الجوامع الدينية تتولى مهمة التربية و التعليم في كردستان العراق ، واستمرت لفترة طويلة لإنعدام مراكز أخرى غير المسجد تستطيع القيام بهذه المهمة ، فترتب على ذلك بقاء الأمية منتشرة في أغلب المناطق الكردية ، مما ترك آثار سلبية لدى الشعب الكردي ، و بمرور الزمن ارتفعت نسبة الأمية وبالرغم من ذلك ففي كردستان العراق تم بذل جهود ذاتية من الأكراد نفسهم للاهتمام بالتعليم بفتح المدارس و توسيع المكتبات كما إهتم أمراء الكرد بالعلم والعلماء مما يسر لتأسيس عدد كبير من المدارس في المدن الكردية و بعض القرى خاصة في كركوك والموصل والسليمانية.[1]

التدريس باللغة الكردية تحقق في العراق مقارنة بأكراد كل من تركيا و سوريا و إيران ، حيث يتمتع الكرد بقدر من الحرية الذاتية الثقافية حتى منتصف القرن العشرين أين كان عدد المدارس الكردية ينحصر بحوالي ثلاثين مدرسة ابتدائية و مدرسة متوسطة واحدة ، بمجموع عدد التلاميذ فيها حوالي 1471 تلميذا ، إلا أن هذا الأمر تطور فيما بعد حيث أصبح هناك ثلاث جامعات في ثلاث محافظات ، و هي جامعة صلاح الدين في أربيل و جامعة السليمانية وجامعة داهوك ، كما أن أكراد العراق متعلقون جدا بماضيهم ، حيث يمتلكون تراث شعبي غني بالحكم والأمثال و القصص الشعبية ، التي يتناقلها الأبناء من الآباء و الأجداد كما أن أكثر الأعمال الشعبية الأصيلة بروزا هي الأشعار الغنائية التي تحتفظ أكثر من غيرها بخصائصها الأصيلة الممثلة للعشق الصوفي للطبيعة والمزاج الرومانسي و الهموم الذاتية والصراعات البينية القبلية والصراعات الخارجية ضد الذهنيات الإمبراطورية الغازية.[2]

عموما يرى الكثيرون أن كردستان العراق لم يحض بعناية الحكومات العراقية على مستوى تطوير الخدمات التعليمية والصحية وبناء الطرق والمواصلات أو إقامة مشاريع الخدمات الأخرى التي تعتبر من واجبات الدولة ولم يكن حظ كردستان أفضل من حظ العديد من ألوية الجنوب والوسط من حيث التدهور الصحي وغياب المعالجة الطبية وتوفير الأدوية الضرورية أو تأزم شبكة الكهرباء للريف وعدم توفر المياه الصالحة للشرب ، وكانت عمليات البناء وإقامة دور السكن متخلفة وبدائية في العراق عموماً ، ولم تول السلطات الحاكمة في العراق الاهتمام الكافي بقضايا جوهرية كثيرة في الريف الكردستاني منها على سبيل المثال مكافحة الأمية التي كانت منتشرة على نطاق واسع في العراق عموماً وفي كردستان على وجه الخصوص كما كانت أكثر انتشاراً بفئة النساء.[3]

---

[1] موسى مخول ، **الأكراد من العشيرة إلى الدولة** . بيروت : بيسان للنشر و التوزيع والإعلام، 2013 ، ص 107.

[2] محمد الخليل ، مرجع سابق ، ص 240.

[3] كاضم حبيب ، **لمحات من نظال حركة التحرير الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق**. اربيل : دار آراس للطباعة والنشر ، 2005 ، ص 230.

الفصل الثاني : الحركة الكردية بكردستان العراق.

تمهيد :

إذا إعتبرنا الأكراد جماعة ذات مقومات عرقية مستقلة فهناك من يرى بأن لها الحق في المطالبة بجميع حقوقها القومية المكونة لأصلها التاريخي ، و هناك من يرى أن للأكراد الحق في المطالبة بكل ما يمثل مستقبلهم السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي ، كونهم مواطنون داخل الدولة العراقية و جزء من المجتمع و يتكيفون مع النظام السياسي العراقي ومخرجاته AOutputs المتمثلة في رسم السياسات و القوانين العامة للدولة سواء من ناحية الضغوط أو

المشاركة للوصول إلى السلطة ، أو الحق في تحديد مصيرهم السياسي في الإنفصال عن النظام العراقي بشكل كامل.

لذلك فقد تكون المطالب السياسية الكُردية هي أصل القضية الكردية و الأزمة الحقيقية الـتي يعاني منها العراق ككل تجاه إقليم كردستان . من هذا المنطلق يستعرض هذا الفصل أهم محطات مطالب الحركات الكردية المختلفة خلال أنظمة الحكم العراقية المتعاقبة ، و معرفة كيفية تعامل هاته الأخيرة مع المطالب الكردية و إقليم كردستان بشكل عام ، كما سندرج كذلك في هذا الفصل ما حققته الحركة الكردية و مآلات قضيتها في الوقت الراهن و المستقبل وهذا من خلال مبحثين إثنين .

المبحث الأول : تطور مطالب الحركة الكردية في العراق.

المطلب الأول: في ظل الإنتداب و الملكية.

بموجب مقررات سايكس بيكو السرية سنة 1916 م ، التي تضمنت وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، و العراق و فلسطين تحت الانتداب البريطاني ، عمدت بريطانيا مباشرة على محاولة إنتهاج سياسة الحكم الذاتي تحت وصاية الإنتداب أين تم أول حكومة عراقية موقتة سنة 1921 م ، وبعد عقد مؤتمر القاهرة برئاسة وزير المستعمرات البريطاني آنذاك رشح الأمير فيصل ابن الشريف حسين بن علي ليكون ملكا على العراق ، حيث تم ذلك وفقا لاستفتاء شعبي و بإشراف المندوب السامي البريطاني إلا أن هذا الإستفتاء قاطعته بعض المناطق و المدن الكردية و بخاصة مدينة السليمانية و كركوك وطالبوا بحكومة كردية.[1]

كانت أولى الحركات الكردية المطالبة بحقوق الشعب الكردي بالسليمانية بعد تزايد عدم الإهتمام البريطاني في تلبية حاجات السكان في المنطقة الكردية ، مما تسبب في تذمر و إستياء الأكراد و إستعدادهم للمشاركة في الحركات السياسية المناهضة للوجود و الوصاية البريطانية و الرغبة في الاستقلال.

[1] مخول ، مرجع سابق ، ص 174.

أولا - إنتفاضة السليمانية سنة 1920 م : جاءت هاته الإنتفاضة كردة فعل على الإحتلال البريطاني ككل و المطالبة بالمزيد من الحقوق للكرد خاصة منها المعيشية و من بين أسباب قيام هاته الإنتفاضة ما يلي :

- نمو المشاعر القومية الكردية بين بعض المثقفين والمتعلمين لدى كردستان تركيا وكذا في المهجر بأوروبا ، و نمو ذات المشاعر لدى العشائر الكردية و رجال الدين ، حيث ظهر لأول مرة شعار (كردستان للكرد).
- تزايد الشكوك في الوعود البريطانية التي أعطيت للقبائل والمشايخ بإستقلال كردستان .
- تنامي الرغبة لدى رؤساء العشائر الكردية في مواجهة بريطانيا عسكريا خاصة مع زيادة فرض الضرائب عليهم .[1]

كما تشير الدراسات التاريخية التي تبحث في الحركات الكردية أن أغلبها إنطلقت سنة 1919 إبتداءا من عشيرة كوبان و عشيرة بارازان بقيادة أحمد بارازاني و قد تم قمع هاتين الحركتين بالقوة من طرف القوات البريطانية.

أعلنت مباشرة بريطانيا و الملك العراقي بحق الأكراد في إقامة حكم ذاتي في مناطقهم داخل الحدود العراقية ، وهذا بعد إنتصار مصطفى كمال أتاتورك في حركته ضد الحكومة التركية في إسطنبول أو ما كانت تعرف وقتها بالقسطنطينية ، لكن رفض الأكراد بالسليمانية هذا البيان الداعي للبقاء تحت الحدود العراقية مطالبين بإقامة دولتهم الكردية ، و قد أعلن الشيخ محمود إقامة هاته الدولة المستقلة ونصب نفسه ملكا عليها ولكن بقهر الانتفاضة و الضغط البريطاني و الملكي قبل أكراد العراق الحكم الذاتي.[2]

أعلن الشيخ محمود البرزنجي أول حكومة كردية من ثمانية وزراء بما فيها وزارة الدفاع ، والتي بموجبها أنشأت القوات الكردية والتي سميت بالجيش الوطني الكردي.[3]

ثانيا - الحراك بشأن الموصل : بعد توقيع معاهدة سيفر سنة 1920 م التي بموجبها أصبحت ولاية الموصل - كما كانت تعرف أثناء وصاية الدولة العثمانية – تحت الإنتداب البريطاني ، رسمت الحدود التركية العراقية إلا أن الحكومة التركية آنذاك أثارت مشكلة الموصل مطالبة بأن تكون جزءا من الدولة التركية ، الأمر الذي أدخل القضية الكردية بالمنطقة ككل وقضية الموصل كجزء من كردستان العراق داخل أروقة عصبة الأمم .[4]

بإقرار عصبة الأمم تشكيل لجنة لدراسة مشكلة الموصل ، حدث إنقسام بين أهالي الموصل بسبب إختلاف أوضاعهم الإجتماعية ، فمنهم من يريد الرجوع إلى الحكم التركي بدافع الدين الإسلامي بعيدا عن حكم الإنجليز ، و منهم من يريد البقاء تحت الحدود العراقية و منهم من يريد الإستقلال عن كلا الحكمين ، ففي ذات السياق أرسلت الجمعية الكردية في السليمانية

[1] حبيب ، مرجع سابق ، ص 83-84.
[2] عوني ، مرجع سابق ، ص 66.
[3] حامد محمود ، مرجع سابق ، ص 132.
[4] حبيب ، مرج سابق ، ص 85.

مذكرة إلى عصبة الأمم تعارض فيها مطالب تركيا .[1] فإثارة مشكلة الموصل على المستوى الدولي كان له إيجابيات للمسألة الكردية في العراق :

- إعادة القضية الكردية إلى طاولة المداولات الدولية من خلال المناقشات و الذي قد يوصل إلى إعتراف دولي بحقوق الكرد في العراق.
- اللجنة التي شكلت لدراسة المنطقة خلصت إلى أن المنطقة (الموصل) ليست تركية ولا عربية و إنما ذات هوية كردية وان اللغة والهوية الكرديتان هما السائدتان في الموصل .
- قررا من عصبة الأمم بضم ولاية الموصل إلى العراق و رفض كل مطالب تركيا ، مع مراعاة الأكثرية الكردية و حقوقها في تشكيل حكم محلي و الإحتفاظ بهويتها.[2]

هاته القرارات لم تطبق على أرض الواقع إلى غاية نهاية الإنتداب البريطاني عام 1930م ، أين رشح العراق للدخول إلى عصبة الأمم لكن الشعب الكردي ثار من جديد كون أن المعاهدة المبرمة بين الحكومة العراقية – البريطانية المتضمنة إنهاء الإنتداب خلت من التأكيد على الحقوق الكردية ، فقاد محمود البرزنجي حركة أخرى رفقة نخبة من المثقفين بالسليمانية ، رفعوا جل مطالبهم لعصبة الأمم ، فرفضت هاته الأخيرة النظر فيها ، وقمعت الثورة من طرف الحكومة العراقية بالقوة ، كما كثف المثقفون الأكراد من نشاطاتهم للتعبير عن مطالبهم القومية ، إلى غاية الدخول في مرحلة جديدة من هذا الحراك وهو بناء الأحزاب السياسية ، والتي كان أولها بإسم (هيوا) سنة 1939 م ، شارك في تأسيسه مثقفون من شتى الإتجاهات و التي كانت مطالبه المرفوعة إلى الحكومة العراقية كالآتي :

- تشكيل ولاية بإسم ولاية كردستان تضم ألوية كركوك والسليمانية و أربيل و خانقين و الموصل .
- إعتبار اللغة الكردية لغة رسمية بجانب العربية.
- تعيين نائب كردي للوزير في كل وزارة.
- إستحداث وزارة خاصة بشؤون كردستان.
- دفع تعويضات للمتضررين جراء قمع الحركات الكردية.
- إعمار المنطقة وإنشاء المدارس والمستشفيات.[3]

ساهم هذا الحزب في العديد من النشاطات في كردستان العراق وفي حراكه السياسي نذكر منها :

- المشاركة الواسعة في التنوير الفكري و السياسي و النضالي للشعب الكردي.
- توزيع البيانات وكتابة المقالات لتوضيح أهداف الشعب الكردي ومهامه المرحلية.
- المشاركة في الإحتجاجات و المظاهرات المناهضة للسلطة الملكية.
- المشاركة في الإنتفاضات العسكرية ، حيث أن الحزب يضم جمهرة من العسكريين .
- التوغل داخل أوساط الطلبة والمثقفين.[4]

ثالثا : الحركات البرزانية : كانت أغلب القيادات البرزانية في بداية حراكها الأول تنتهج خيار المواجهة العسكرية ضد الحكومة العراقية الملكية ، أبرزها حركة مصطفى البرزاني و

[1] حامد محمود ، مرجع سابق ، ص 67.
[2] امين ناذر ، مرجع سابق ، ص 107.
[3] نفسه ، ص 110.
[4] حبيب ، مرجع سابق ، ص 141.

التي كانت تحضى بتأييد شعب كردستان العراق ، حيث أظهرت عدة إنتصارات على قوات الجيش و الشرطة العراقيين ، فتدخلت بريطانيا بإقناع الحكومة العراقية بضرورة فتح الحوار مع القادة الأكراد و التعاطف مع مطالبهم وتوضيح سياساتها تجاه البرزانيين و الأكراد بشكل عام.[1] فبادرت الحكومة العراقية لإمتصاص غضب وثورة مصطفى البرزاني بتشكيل وزراة جديدة سنة 1943 وعين على رأسها الكردي ماجد مصطفى وزيرا للدولة ليكون حلقة وصل مع الملا مصطفى البرزاني الذي حمله مطالب الأكراد والتي تضمنت الآتي :

- تشكيل ولاية كردية تضم كركوك والسليمانية و أربيل و أقضية دهوك ، وباقي المدن الكردية.
- إعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في الولايات الكردية.
- إعادة البرزانيين المعتقلين والمهجرين إلى بارزان.
- الترفيه عن سكان منطقة بارزان وتنمية حاجياتهم .
- تحسين الإدارة المدنية في المنطقة بشكل عام.
- يعمل موظفون كرد منتخبين كضباط إتصال في المناطق المتوترة بعد أن يعاد إنشاء مراكز الشرطة وسحب القوات العسكرية العراقية .

كانت هاته المطالب بالنسبة للسلطة المركزية بداية لتأسيس كردستان العراق ، لكنها إستجابت لبعض المطالب مقابل شروط أهمها :

- إقامة الملا مصطفى البرزاني بعيدا عن منطقته مع تسليم أتباعه لجميع أسلحتهم.[2]

الحركة الكردية خلال فترة الإنتداب و الملكية تأرجحت بين العمل المسلح والعمل السياسي والتي كانت تهدف كلها إلى محاولة توحيد مناطق كردستان العراق تمهيدا لإعلان إستقلالها كهدف أساسي ، رغم قبول الأكراد لكل مبادرات الحكومة العراقية وكذا السلطات البريطانية الرامية إلى حل المشكلة بمنح المناطق الكردية للحكم الذاتي في فترات مختلفة. إلا أن الطموح الظروف المحيطة بأكراد المنطقة وكذا تدخل المجتمع الدولي ممثلا في عصبة الأمم كان لهما تأثير في عدم إستقرار كردستان العراق في تلك الفترة.

المطلب الثاني: في ظل الحكم الجمهوري.

بقيام ثورة 1958 م في العراق والتي قادها عبد الكريم قاسم الذي تمكن من إعتلاء السلطة وقتل ملك العراق ، أعاد القضية الكردية إلى الواجهة وأظهر ليونة شديدة حول القومية الكردية وقرر مساندتهم وإعطائهم كافة الحقوق المطالبين بها ، وهذا من خلال الدستور المؤقت سنة 1959 م الذي أعلن فيه عن الحريات الديموقراطية و خاصة في المادة الثالثة منه و التي تنص على أن المجتمع العراقي أساسه التعاون الكامل بين المواطنين كافة ، و على إحترام حقوقهم وحرياتهم ، و تضم هذه الامة العرب و الكرد و يضمن الدستور حرياتهم الوطنية في إطار الوحدة العراقية.[3]

فكان أول إهتمام الحكومة العراقية بالقضية الكردية ، تجلى في دعوة مصطفى البرزاني من منفاه و وفرت له مكانته الإجتماعية من جهة وظهرت خلال كل الندوات والمؤتمرات و الإجتماعات السياسية عبارات الأمة العراقية للعرب و الأكراد و إتفقت الحكومة العراقية مع

[1] حمدي ، مرجع سابق ، ص 143-144.
[2] محمود رزوق احمد ، مرجع سابق ، ص 118.
[3] موسى مخول ، مرجع سابق ، ص 59.

البارزاني على تشكيل حكومة ائتلافية من العرب والأكراد و تم تصميم شعار للدولة متكون من السيف والخنجر فالأول يشير للعرب والثاني يشير للأكراد ، إلا أن هاته العلاقة لم تدم طويلا حيث برز الخلاف بين الطرفين مجددا.[1]

ويمكن إبراز العلاقة بين الحكومة العراقية و الأكراد خلال فترة حكم عبد الكريم قاسم غلى مرحلتين إثنتين :

أولا- مرحلة التوافق : تضمنت ما يلي :

* العمل على عودة الملا مصطفى البرزاني من منفاه الإختياري (الإتحاد السوفياتي سابقا) ، و ترحيب هذا الأخير بثورة عبد الكريم قاسم.
* السماح للبرزانيين بالعمل السياسي و التمثيل في السلطة العليا بالعراق .
* مشاركة الأكراد في صياغة الدستور العراقي بما يحفظ حقوقهم القومية.
* إعطاء الحرية للصحافة الكردية بالعودة للظهور وإبداء آرائها حول القضية الكردية خاصة ما تعلق بالإستقلال الذاتي والإداري والثقافي .
* إنشاء إدارة للشؤون الكردية من طرف السلطة الحاكمة بالعراق ملحقة بوزارة التربية و التعليم وتكريس اللغة الكردية بجامعة بغداد.
* الإفراج عن المعتقلين الاكراد وبناء جسور التواصل العربي الكردي.[2]

ثانيا- مرحلة الخلاف : حيث بعد تزايد شعبية الملا مصطفى البرزاني لدى الشعب العراقي توجست السلطة العراقية وقتها بدأ الفتور في العلاقة بينهما من خلال :

* بداية التنصل من الإعتراف بالحقوق الكردية و وجودها من طرف عبد الكريم قاسم.
* تأليب العشائر و الطوائف الكردية بعضها البعض.
* توقيف تدريس اللغة الكردية في مدارس كردستان أو إستخدامها في الدوائر الحكومية الرسمية.
* إعتقال عدد من قيادات الحزب الديموقراطي الكردستاني الذي أنشاه مصطفى البرزاني.[3]

في سنة 1961 م إندلع ما عرف بالتمرد جراء قانون الإصلاح الزراعي بكردستان تطور إلى أعمال مسلحة ضد الحكومة المركزية من طرف عشائر وقبائل كردية ، و التي أستغلها الملا مصطفى البرازني للسيطرة على مناطق كردية وفرض سيطرته عليها.[4]

في بدايات سنة 1963 م كانت الحركة الكردية في أوج نشاطها في كردستان العراق و كانت في أقصى مواجهاتها مع الجيش العراقي ، من هنا رأت كل الأحزاب الكردية خاصة

---

[1] احمد تاج الدين ، مرجع سابق ، ص 128.

[2] وديع جويدة ، **الحركة القومية الكردية نشأتها وتطورها** . ترجمة مجموعة من المترجمين ، بيروت : دار الفارابي ، دار أراس للطباعة والنشر ، 2013 ، ص 659.

[3] فضلا عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 142.

[4] الخرسان ، مرجع سابق ، ص 93.

الشيوعية منها أن عبد الكريم قاسم أضعفها عن طريق تشتيتها ، الأمر الذي رأت فيه ضرورة التخلي عن الحكومة المركزية بالعراق و التفرغ لتكوين هويتها و قوميتها المستقلة بكردستان العراق.[1]

فمن الملاحظ أن القومية الكردية في العراق خلال فترة النظام الجمهوري كانت تتجه نحو الاندماج في الدولة العراقية بالتوافق مع الحكومة المركزية ، حيث لم تشهد هاته الفترة كثرة الثورات المسلحة بل كان العمل السياسي و الحوار مع النظام السياسي هو ما ميز هاته المرحلة ، و تراجع الرغبة و الميول الكردي للإستقلال الذاتي .

المطلب الثالث : في ظل حكم حزب البعث .

كان مجيء حزب البعث بالنسبة إلى الحكم عبر إنقلاب 1963 م على حكم عبد الكريم قاسم من طرف فؤاد عارف بالنسبة لقادة الحركة الكردية بالعراق ليس بالأمر المفاجئ ، حيث تشير مختلف الدراسات أن القادة الأكراد خاصة البرزانيين ممثلين في الحزب الديموقراطي الكردستاني و كذا الحزب الشيوعي الكردستاني ، أبرما إتفاق مع قادة الإنقلاب قبل القيام به يتضمن مساندتهم فيه ، مقابل تحقيق الحكم الذاتي في المنطقة الكردية بعد نجاحه ، فبمجرد سقوط حكم عبد الكريم قاسم بادر الأكراد بتهنئة المجلس الوطني لثورة المستلم للسلطة ، فخلال أولى إجتماعات الأكراد مع السلطة الجديدة تم طرح مفهوم أو مبدأ الحكم الذاتي كحل للقضية الكردية وحق تقرير مصير الشعب الكردي ، وحيث هاته الإجتماعات لم تدم طويلا حتى بدأت بوادر منح الأكراد الحكم الذاتي تتضح ، حيث بتاريخ 01-03-1963 أصدر مجلس الثورة بيانا تعهد فيه بضمان حقوق الشعب الكردي.[2] فكانت مطالب الأكراد حول الحكم الذاتي تتلخص فيما قدمه مصطفى البرزاني :

- اعتراف الحكومة بحق الأكراد في الحكم الذاتي على الفور مجسدا دستوريا و يذاع للعلن وترسل نسخة منه إلى الأمم المتحدة.
- يجب أن تضم كردستان العراق مناطق ممتدة من تركيا شمالا و إيران شرقا و سوريا غربا و سلسلة جبال حمرين جنوبا (حدود ما كان يسمى بولاية الموصل إبان الإنتداب البريطاني). مع المطالبة بحقول النفط المتواجدة بكركوك.
- أن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في كردستان العراق وثانية بسائر العراق.
- المطالبة بنائب كردي لرئيس الجمهورية و إعطاء كردستان مجلس وزراء خاص و مجلسا تشريعيا خاصا بها و بقاء الدفاع و المالية و الخارجية تحت مسؤولية الحكومة المركزية لكن أن تكون مسيرة من شخصيات كردية.
- ضمان نسبة عادلة من الأكراد في أي مجلس أو وزارة مركزية .
- تشكيل وحدات مسلحة داخل القوات المسلحة العراقية تتألف من الأكراد فقط ومن كافة الأسلحة .
- المطالبة بحصة لا تقل عن ثلثي واردات النفط لإقليم كردستان.[3]

---

[1] رزوق احمد ، مرجع سابق ، ص 182.
[2] الخرسان ، مرجع سابق ، ص 105.
[3] عبد الفتاح علي يحي البوتاني ، **وثائق عن الحركة القومية الكوردية** . أربيل : مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر ، 2001 ، ص 319-320 .

من خلال التدقيق في المطالب الكردية المرفوعة في هاته المرحلة نجد أن جل المطالب تحمل في طياتها البحث عن الإستقلال التام مستقبلا ، خاصة ما تعلق بتحديد حدود الإقليم بكل دقة ، كذلك وضع شرط المشاركة في كل دواليب الحكم بدءا من رئاسة الجمهورية إلى كل الوزارات والمجالس وهذا من شانه معرفة كل ما قد يحاك ضد الأكراد من طرف السلطة الحاكمة من جهة و ضمان عدم الإنقلاب على كل الاتفاقيات و المعاهدات التي تبرم بين الطرفين من جهة أخرى.

أما ما تعلق بضرورة تجسيد الحكم الذاتي دستوريا و وضعه أمام الأمم المتحدة ، فهو يؤشر إلى بحث الأكراد عن الشرعية الدولية للمطالب ، و ضمانا للحماية الأممية للشعب الكردي بوضع السلطات العراقية تحت المراقبة الدولية ، كما أن هذا الأمر يعتبر تمهيدا مسبقا للمطالبة بقرارات لاحقة في حق تقرير المصير من أجل الإستقلال التام في إطار القانون الدولي.

فجملة مطالب الأكراد المرسلة للنظام البعثي لم تتغافل عن حقوق الأكراد في تثبيت هويتهم العرقية فإعتبار اللغة الكردية لغة رسمية لكردستان وحدها هو تعبير عن عدم الإعتراف بكردستان العراق كجزء لا يتجزأ من العراق ككل ، وهو تمهيد للإنفراد بالإقليم خارج حدود الدولة العراقية.

المطالبة بإبقاء وزارة الدفاع تحت القيادة المركزية ولكن تحت قائد كردي يعتبر تحضيرا صريحا لعملية إنقلابية على نظام الحكم تمهيدا لتولي الأكراد زمام السلطة بكامل العراق ، أما الهدف الأقل وهو المطالبة بوضع وحدات عسكرية بكردستان العراق كنوع من ضمان الحماية العسكرية من كل تهديدا لأمن الإقليم سواء من السلطة المركزية أو من خارج الحدود العراقية.

المفاوضات الكردية مع الحكومة العراقية توقفت بسبب عدم إستجابة السلطات العراقية لها، إلا أن هاته الأخيرة و لبقاء الود مع الكرد وافقت على دخول الأكراد في مفاوضات و وساطات أجنبية لحل الأزمة ، فكانت أولى زيارات قادة أكراد كانت إلى مصر للقاء الرئيس المصري جمال عبد الناصر ، ليتنازل الأكراد عن بعض المطالب و إعادة صياغة أخرى ، حيث كانت المطالب الجديدة تتمثل في :

- ضمان جهاز مختص بالأمور الكردية تشريعيا و تنفيذيا و قضائيا.
- إستقلال منطقة كردستان ماليا المكونة من حصتها من مواردها المتاحة بالإقليم خاصة النفط.
- نائب الرئيس الكردي ينتخب من الأكراد فقط.
- تحديد نسبة التمثيل النيابي بحسب تعداد سكان الإقليم.[1]

بفشل كل المفاوضات ورفض الحكومة العراقية لأغلبية المطالب قامت الحكومة بتعيين لجنة مشروع نظام اللامركزية و الذي تم المصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء في جوان 1963 م و جاء في مقدمة المشروع ما يلي :

- تنفيذا لما جاء في البيان المرحلي الذي أصدره المجلس الوطني لقيادة الثورة بتاريخ 10/ 03/ 1963 فإن نظام اللامركزية يقصد به تقسيم العراق إداريا إلى محافظات تتمتع كل منها بدرجة كافية من حرية العمل في إدارة شؤونها تحت إشراف الحكومة ، كما أن المشروع إعتمد

[1] موسوعة moqatel على الرابط /http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akradتم التصفح يوم15-04-2018 على 10 سا و 00 د

اللغتين العربية و الكردية كلغتين رسميتين في محافظة السليمانية على أن تكون لغة التدريس في المراحل الابتدائية و المتوسطة باللغة الكردية و تكون العربية لغة ثانية ، أما لغة التدريس في المرحلة الثانوية فهي العربية ، و بعد إدراك الأكراد أن هذا المشروع لم يلب مطالب الأكراد وبذلك سارت الأوضاع نحو التأزم والحرب بين الطرفين. [1]

*** قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان 1974 م:**

بعد عدة حروب و صدامات بين الحركات الكردية والقوات العراقية الحكومية وفشل كل المفاوضات ، أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي سنة 1974 م قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان ضم بابين الأول يتعلق بأسس الحكم الذاتي والثاني يضم هيئات الحكم الذاتي ، إلا انه و بصدور القانون مباشرة عاد الصراع المسلح بين القوات الكردية و الجيش العراقي نتيجة رفض هذا القانون من طرف العديد من القبائل والعشائر الكردية ، حيث دعا مصطفى البرزاني الشعب الكردي لحمل السلاح صد الحكومة ، الأمر الذي عرقل تطبيق هذا القانون.[2]

*** الحكم الذاتي خلال عهد صدام حسين :**

بإعتلاء الرئيس صدام حسين لرئاسة العراق سنة 1979 م بعد الحركة الإنقلابية ، ومع بداية الحرب العراقية – الإيرانية سنة 1980 م ، عملت إيران على كسب ود أكراد العراق لمصلحتها لإضعاف الجبهة العراقية بتقديم الدعم لعدد من التنظيمات الكردية المعارضة للنظام العراقي ، فهاته الفترة عرفت تنافر و عدم إنسجام بين الأحزاب الكردية بسبب هاته الحرب خاصة الحزبين الكبيرين (الحزب الديموقراطي الكردستاني و الإتحاد الوطني).[3] حث باشرت الحكومة العراقية عدة جولات سنتي 1983 – 1984 م مفاوضاتها مع زعماء الحزب الديموقراطي الكردستاني و التي جدد فيها الحزب مطالب الأكراد الآتية :

- عقد تحالف إستراتيجي بين القوميتين العربية و الكردية.
- إتفاق مرحلي يتضمن إتراف من النظام بالحكم الذاتي لكردستان العراق.
- إتفاق على وقف إطلاق النار بين الجانبين .

لكن تعثرت هاته المفاوضات من جديد ، لكثرة التوتر بمنطقة كردستان العراق حيث عين صدام حسين أبن عمه علي حسن المجيد حاكما للمنطقة الشمالية من العراق بكل الصلاحيات و إندلعت عدة حروب مع ميليشيات كردية معارضة وأرتكب سنة 1988 ما يعرف بحريمة الأنفال (عمليات عسكرية كان ضحيتها 182 ألف شخص من كردستان العراق و إستخدم فيها السلاح الكيماوي).[4]

بعد إنتفاضة 1991 م جنوب و شمال العراق و تصاعد الحراك الدولي حول القضية الكردية العراقية قامت الحكومة العراقية بسحب قواتها الأمنية و الإدارات الرسمية والمنظمات والنقابات وكل الخدمات ، كما قامت بتوقيف رواتب العمل الأكراد الحكوميين و منعت الغاز والإمداد بالكهرباء عن منطقة الأكراد ومنعت دخول المواد الغذائية و أوقفت الإتصالات بين

---

[1] علي السمر ، مرجع سابق ، 282.

[2] نفسه ، ص 393.

[3] محمد خالد سرحان أبو الريش ، **الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الإحتلال الأمريكي** . أطروحة غير منشورة لنيل درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، جامعة الأزهر ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، غزة : 2013 ، ص 24-25.

[4] جمني ، مرجع سابق ، ص 59.

الحكومة وشمال العراق.[1] و أصبحت المنطقة مستقلة بحكم الواقع ، إلا أنها ظلت جزءا لا يتجزأ من العراق إلى غاية سقوط نظام صدام حسين و حزب البعث بعد الغزو الأمريكي للعراق ، حيث بدأت تظهر ملامح الوضع السياسي للحكم الذاتي للإقليم .

إتخذت القيادات الكردية جراء الفراغ المؤسساتي لإقليم كردستان العراق قرارا ببناء مؤسسات تشريعية و تنفيذية و أخرى إدارية خاصة بالإقليم فعمدت الحكومة الكردستانية المؤقتة عدة إجراءات أساسية نشير إلى أبرزها :

- إجراء إنتخابات عامة في كردستان العراق وقيام المجلس الوطني لإقليم كردستان.
- تشكيل حكومة كردستانية إئتلافية بموافقة المجلس المنتخب.
- إقرار الفيدرالية لإقليم كردستان في إطار الجمهورية العراقية من جانب المجلس الوطني في كردستان العراق.
- قيام الحكومة بوضع أسس تنشيط الحياة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و إعادة إعمار الإقليم.
- السعي للحصول على دعم سياسي ومالي من اجل إعادة الإعمار و إعادة ثقة الأكراد بالوضع القائم.
- تامين الأموال الضرورية وتعبئة الموارد البشرية والكفاءات العلمية والمهارات الفنية لهذا الغرض.[2]

فمن الملاحظ أن جل الحركات الكردية عبر كل المراحل التاريخية منذ الإنتداب البريطاني إلى غاية نهاية حكم البعث كانت تنادي إلى تحرير القومية الكردية بكل ما تحتويه من مقومات للهوية ، بالمطالبة بكل الحقوق خاصة منها السياسية من كل الحكومات المتعاقبة ، حيث لم يكن المطلب آنذلك إنفصاليا ، بل كان المطلب هو البحث عن إستقلال ذاتي في إطار الوحدة العراقية . و قد أستعمل أكراد العراق كل الوسائل العنفية منها و السلمية لأجل تحقيق مطالبهم على الرغم من أن الطابع العنفي هو السائد خلال كل المراحل ، إذا إستثنينا مرحلة حزب البعث قبل حكم صدام حسين ، كما حاول الأكراد إنفاذ قضيتهم دوليا لأجل الضغط على الحكومات العراقية للإعتراف بمطالبهم في الحكم الذاتي.

[1] نفسه ، ص 65

[2] حبيب ، مرجع سابق ، ص 569.

المبحث الثاني: الوضع السياسي لكردستان العراق بين الحكم الذاتي و الإنفصال.

سيتناول هذا المبحث الوضع السياسي لإقليم كردستان العراق لما بعد حكم حزب البعث خاصة الأوضاع التي توضح التوجهات الإنفصالية والرهانات المستقبلية لهذا الإقليم و بخاصة دستور 2005 ، الذي أعقب سقوط النظام بعد الغزو الأمريكي و سقوط البعثيين من الحكم ، و بدايات المطالبة العلنية بالإنفصال.

المطلب الأول : الحكم الذاتي للإقليم بدستور 2005.

أولا : تعريف الحكم الذاتي :

مصطلح الحكم الذاتي هو ترجمة حرفية للمصطلح الإغريقي الأصل (Autonomia) وهو يتألف من مقطعين auto تعني الذات و nomia وتعني القانون و الكلمة بمجموعها تعني قدرة الذات على سن القوانين ، وتنطوي فكرة الحكم الذاتي على مدلولين ، مدلول دولي ومدلول داخلي ، فالأول يقصد بالحكم الذاتي عند إطلاقه بإعتباره صيغة للحكم تطبق على الأقاليم أو مناطق معينة تتوفر فيها كل مقومات الدولة من شعب وإقليم وسلطة سياسية ، ولكنها تبقى تحت سيطرة و حكم الدولة المستعمرة بحيث لا تتمع بالسيادة الخارجية ، فهذه الصيغة إتخذتها الدول الإستعمارية كوسيلة لتحديد العلاقة بينها وبين مستعمراتها ومن ثم هي مستقلة إداريا وماليا دون ان يكون لها إستقلال سياسي ، أما المدلول الثاني (الداخلي) فهو مباشرة جمهور الشعب لسلطته في مختلف الميادين ، فهو الإعتراف بجزء من معين من إقليم الدولة بالإستقلال الذاتي ضمن رقابة وإشراف الدولة.[1]

الحكم الذاتي لإقليم كردستان العراق بدستور 2005 م كانت بوادره بعد غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق و سقوط نظام البعث الحاكم سنة 2003 م ، حيث تم الشروع في إعادة بناء الدولة العراقية من جديد وتأسيس ممارسة سياسية ديموقراطية ، بداية بإنشاء مجلس الحكم وإعداد قانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية وكتابة الدستور الدائم للعراق الذي تم الإستفتاء عليه سنة 2005 م والذي أقر في مادته الأولى ما يلي : " جمهورية العراق دولة إتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة ، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديموقراطي ، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق" .

ثانيا : دوافع إقرار الحكم الذاتي لإقليم كردستان العراق.

[1] سامي حسن نجم الحمداني ، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها والرقابة عليها** . القاهرة : المركز القومي للإصدارات القانونية ، 2014 ، ص 94-95

* من دوافع إقرار الحكم الذاتي نجد الواقع السياسي و الاجتماعي و الثقافي في العراق الذي يدفع إلى تكريس الفيدارلية نتيجة شيوع و تنامي ظاهرة الانقسام الطائفي و القومي في المجتمع العراقي التي أصبحت جزءا من الأمر الواقع المفروض على وتيرة الحياة اليومية في العراق .

* مطالبة العديد من الجماعات والتيارات بالعراق على تطبيق الفدارلية ومنهم الأكراد ، في سعيهم المتواصل ومنذ سنوات طويلة من أجل تحقيق أهدافهم ، لا يوافقون ولا يرضون العودة إلى الوضع السابق الذي كانوا عليه في ظل الحكومات المركزية التي توالت على حكم العراق وبالتالي يطالبون بتطبيق النظام الفيدرالي الذي يوفر لهم بصورة قانونية و دستورية الحفاظ على حقوقهم و يلبي مطالبهم خاصة مع تراجع مطالبهم حول الإستقلال التام ، فقد صرح مسعود برزاني بالقول " نقول و بإعتزاز عن كردستان هي جزء من العراق الفدرالي ولا مجال للإنفصال ".[1]

* ومن المبررات التي أدت إلى الأخذ بنظام الفدرالية بالعراق علاوة على إيجاد حل للقضية الكردية قد نضيف ما يلي :

- وضع الدستور في ظل نفوذ الإدارة الأمريكية بالعراق وهو ما يبين رغبة الولايات المتحدة الأمريكية إنتهاج العراق للنظام الفيدرالي .
- إحتواء كل الخلافات الإثنية داخل القطر العراقي فالتعددية الإثنية و الطائفية المنتشرة فرضت إيجاد صيغة دستورية لضمان حقوق هاته الأقليات وفق إرادتها الذاتية بعيدا عن كل الصراعات المسلحة.
- الرغبة في تحقيق المنافع الإقتصادية لكل أقاليم العراق من خلال تحقيق الإزدهار الإقتصادي المستقل لكل إقليم ، بعيدا عن المركزية في المطالبة بالتنمية المستمرة من منظور نزعة عرقية.
- حماية الحقوق العامة للجماعات القومية بالمشاركة في تحقيق الإدارة العليا للعراق الفدرالي تحقيقا للديموقراطية.[2]

ثالثا : التنظيم الدستوري للحكم الذاتي بإقليم كردستان العراق

وفقا للمادة 117 من الدستور تقر إقليم كردستان و سلطاته القائمة إقليما إتحاديا وتتكون المؤسسات الدستورية في إقليم كردستان من السلطات الثلاث التشريعية و التنفيذية و القضائية ، ووفقا لما جاء في المادة 121 من الدستور ، أقرت ممارسة تلك السلطات كل في مجال إختصاصها داخل الإقليم بالإنسجام مع الدستور الفيدرالي إستنادا لمبدأ الإستقلال الذاتي للوحدات المكونة للدولة الفيدرالية.[3]

* **السلطة التشريعية للإقليم** : وهي أهم عنصر من عناصر التنظيم الذاتي للإقليم وهي تتكون من مجلس واحد وهو المجلس الوطني لكردستان العراق ولا يجوز أن يقل أعضاؤه عن

---

[1] نغم محمد صالح ، " **الفدرالية في الدستور العراقي لعام 2005 الواقع والطموح** " مجلة دراسات دولية ، عدد 21 ، بغداد ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، 2005 ، ص 53.

[2] نفس المرجع ، ص 55.

[3] دستور العراق 2005.

مائة عضو لكل مقعد عن ثلاثين ألف نسمة ، يتم إختيارهم بالإنتخاب السري العام و المباشر لمدة أربعة سنوات و يختص المجلس بعدة مهام أبرزها ما يلي :

- تشريع القوانين وإقرار الاتفاقيات والبث في المسائل المصيرية لشعب كردستان العراق.
- تسمية رئيس السلطة التنفيذية الذي له صلاحيات تسمية أعضاء سلطته مع صلاحية سحب الثقة منها.
- إقرار الميزانية العامة وخطط التنمية .
- الرقابة على مهام السلطة التنفيذية.
- تشكيل لجان تحقيق والفصل في الطعون المقدمة في صحة إنتخاب أعضائه.[1]

* **السلطة القضائية للإقليم** : تتكون السلطة القضائية في الإقليم من كافة أنواع المحاكم المدنية ، محكمة التمييز ، محكمة الإستئناف ، محاكم جنايات ، محاكم إبتدائية ، محاكم الاحداث و محاكم الأحوال الشخصية و محاكم الجنح و محاكم العمل و محاكم التحقيق و محاكم المواد الشخصية للمسحيين و الازديين و الأديان الأخرى و يعد مجلس القضاء أعلى هيئة قضائية في الإقليم وستولى ما يلي :

- إعداد ميزانية المجلس و رفعها للمجلس الوطني .
- النظر في تعيين و ترقية و نقل القضاة و التحقيق في سلوكاتهم.
- تعيين موظفي المحاكم و مراقبة إنضباطهم.[2]

* **السلطة التنفيذية للإقليم** : تتكون السلطة التنفيذية للإقليم من رئيس الإقليم والحكومة الإقليمية فرئيس الإقليم هو ممثل الإقليم ينتخب من طرف البرلمان لمدة خمس سنوات ولا يجوز تجديد إنتخابه أكثر من مرة واحدة ، و يشترط لإنتخابه موافقة ثلثي أعضاء البرلمان ، ويجب أن يكون من مواطني الإقليم ، و يعتبر هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ومن صلاحياته نذكر:

- دعوة البرلمان للإنعقاد في دوراته العادية و الإستثنائية .
- المصادقة على تعيين رئيس وزراء الإقليم.
- المصادقة على القوانين الإقليمية و إعلان تنفيذها.
- تقديم تقرير عام سنوي إلى السلطة التشريعية الفدرالية و الإقليمية حول الوضع العام.

فيما يختص رئيس الحكومة بإعداد الموازنة العامة و إصدار الأنظمة والتعليمات و الأوامر الإدارية.

- تعيين الموظفين الإقليميين وتحديد رواتبهم.
- إقتراح مشاريع القوانين و رفعها إلى المجلس التشريعي.
- المحافظة على الأمن والسلم و النظام العام.
- وضع السياسة العامة للإقليم.
- تنفيذ القوانين الفدرالية و الإقليمية في حدود الإقليم.
- الحكومة محل مراقبة من طرف المجلس التشريعي وللمجلس الحق في سحب الثقة منها وفق للقانون.[1]

---

[1] نفسه.

[2] سارة يونس كاكل ، **الأكراد والمناطق المتنازل عليها بين الفدرالية والصراع** . أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية ، بالاردن ، 2011 ، ص 76-77.

المطلب الثاني : إستفتاء إنفصال الإقليم (الدوافع و ردود الأفعال).

قبل الحديث في هذا المطلب عن إستفتاء إنفصال لإقليم سوف نتطرق إلى الحق في تقرير المصير وما تضمنته المواثيق الدولية بشأنه .

أولا- تقرير المصير ومسألة الإنفصال من منظور المواثيق الدولية :

01- نصت المادة 21 من ميثاق الأمم المتحدة بأنه " تهدف الأمم المتحدة إلى إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس إحترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير المصير " كما نصت المادة 55 من الميثاق أيضا على " تهيئة دواعي الإستقرار و الرفاهية الضروريتين لقيام علاقات سلمية بين الأمم مؤسسة على إحترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب و بأن يكون لكل منها تقرير مصيرها.
02- كما جاء في الإعلان الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فينا بإشراف الأمم المتحدة سنة 1993 على قانونية حق الشعوب في تقرير مصيرها إذ أكدت الدول المشاركة في المؤتمر بأنه " لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد وبحرية مركزها السياسي وان تسعى بحرية إلى تحقيق نمائها الإقتصادي و الإجتماعي والثقافي.
03- عدت محكمة العدل الدولية في آراءها الإستشارية مبدأ الحق في تقرير المصير مبدأ قانونيا دوليا ملزما ، و ذلك في معرض تعرضها لقضايا ناميبيا عام 1971 م و الصحراء الغربية سنة 1975 م و تيمور الشرقية سنة 1995م. [2]

فمسألة الإنفصال عن الدولة الأم و التي تسعى الأقليات لتطبيق مبدأ حق تقرير المصير بشأنها ، فإنه و بالرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة و بالضبط نص المادة 4/2 التي تقضي بأن :
" يتمتع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد بإستعمال القوة أو إستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الإستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق و مقاصد الأمم المتحدة " فهاته المادة تجعل من الأمم المتحدة على عاتقها الإلتزام بسلامة الأراضي من التجزئة و المساس بإستقلالها ففي عام 1970 م عبر السكرتير العام للأمم المتحدة عن هذا الوضع بالقول " إن الأمم المتحدة كمنظمة عالمية لن تقبل أبدا ولن توافق مستقبلا على مبدأ إنفصال جزء من أرض أحد أعضائها".[3]

إذن فحق الأقليات في تعديل الحدود الدولية من أجل إقامة دول وكيانات أخرى أمر غير مقبول و غير جائز في القانون الدولي ، وهذا ما نلاحظه في العديد من الحركات الإنفصالية في العالم التي لم تجد أي دعم أو تأييد من قبل الأمم المتحدة لمساعدتها على الإنفصال وتشكيل دول مستقلة بها .[4]

---

[1] هماوهندي ، مرجع سابق ، ص 210-211.

[2] أحمد محمد طوزان ، **التحول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير بين تحقيق الإستقلال والإنفصال (مع دراسة تطبيقية لحالة إنفصال جنوب السودان)** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، م 29 ، عدد 03 ، جامعة دمشق ، كلية الحقوق ، قسم القانون الدولي ، 2013 ، ص ص 457- 485

[3] قرارجي ، مرج سابق ، ص 24.
[4] نفسه ، ص 25.

ثانيا – دوافع الإستفتاء :

بظهور ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام و سيطرته على مساحات واسعة من شمال العراق و غربه خاصة سنة 2014 م ، فضلا عن توجه الولايات المتحدة إلى الإعتماد على الأقليم في مواجهة هذا التنظيم خصوصا قوات البشمركة الكردية ، هاته الظروف مثلت فرصة سانحة لرئيس الإقليم مسعود البرزاني إعلانه يوم 03-02-2016 عن نيته إجراء إستفتاء حول إستقلال الإقليم عن العراق وهذا أواخر سنة 2017 م.[1]

وفعلا تم تحديد يوم 25 سبتمبر 2017 موعدا لإجراء إستفتاء على إنفصال كردستان العراق ، وتم المصادقة على هذا الموعد من قبل برلمان الإقليم ، حيث جرت العملية بمحافظات إقليم كردستان الثلاث أربيل و السليمانية و دهوك إلى جانب مناطق متنازع عليها مع الحكومة المركزية ، المحددة طبقا للمادة 140 من الدستور العراقي و تشمل منطقة كركوك خاصة ، وقد أعلنت المفوضية العليا بهذا الإستفتاء النتائج الرسمية ، وكشفت أن 92.73% صوتوا ب " نعم" لصالح الإنفصال ، وأن عدد المصوتين بالداخل بلغ نحو أربعة ملايين بنسبة مشاركة 72.16% وأن 7.27 % صوتوا ب "لا " رافضين للإنفصال ، فيما بلغت نسبة الأصوات الباطلة 1.21 %.[2]

01- مشكلة كركوك و الثورة النفطية :

بعد نجاح الأكراد في الضغط نحو وضع دستور 2005 طالبوا بإجراء إحصاء للسكان يليه إستفتاء لتحديد وضع مدينة كركوك لتحديد ورسم حدود إقليم كردستان العراق على إعتبار أن المدينة لا تزال محل نزاع بين الحكومة و الإقليم ، نظرا لتعدد العرقيات بها و لأهميتها السياسية و الإقتصادية الكبيرة خاصة النفطية ، فهي اكبر المدن العراقية وأغناها بهاته المادة الحيوية ، فالأكراد يرون أنها مدينة قطعة أساسية من تاريخهم ومركزا لكردستان وأن إستحواذهم على المدينة يسهل عملية إنفصالهم ، فضلا عن بقاء المدينة تحت سيطرة الحكومة المركزية سيجعل من حكومة الإقليم متصلة ماليا بها .[3]

---

[1]، **إستفتاء إقليم كردستان بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية** ، مقال صادر عن وحدة تحليل السياسات ، سلسلة تقدير موقف ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2017، ص ص 1-2.

[2]إستفتاء إقليم كردستان ..تفاصيل وتطورات على الرابط : http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/10/1/ تم التصفح يوم 26-04-2018 على 15 سا و 30 د.

[3]لاري هاور ، وآخرون ، **إدارة التوتر العربي- الكردي في شمال العراق بعد إنسحاب القوات الأمريكية** ، معهد أبحاث RAND للدفاع الوطني ، 2011 ، ص 03.

شكل (04) خريطة توضح تواجد الثورة النفطية العراقية وخطوط نقلها.(سنة 2017)

المصدر : موقع bbc على الرابط:

http://www.bbc.com/arabic/specials/iraqkeymaps/page6.shtml

02- الصراعات السياسية و المسلحة :

مع ظهور نهايات الصراعات العسكرية مع ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق والشام و إستعادة مساحات شاسعة من أراضي العراق كان يسيطر عليها بدايات سنة 2017 اخذت قيادة الإقليم تنظر للإستفتاء على انه مخرج لها من أزمات و ملفات شائكة مع الحكومة العراقية المركزية بخاصة المناطق المتنازع عليها ، أما على الصعيد السياسي فرئيس الإقليم المعلن عن الإستفتاء يراه مخرجا له لأجل تمديد فترة ولايته الرئاسية خاصة مع تعطيله للبرلمان سنة 2015 و دخوله في صراعات مع القوى والتيارات السياسية المعارضة ناهيك عن محاولة إضفاء الشرعية عن المناطق المسيطر عيها.[1]

03- نجاح انفصال إقليم جنوب السودان 2011 م :

جرى إستفتاء بجنوب السودان بعد عدة حروب بين الشمال والجنوب و إنتهت بموافقة الحكومة السودانية على إجراء الإستفتاء الذي تم إجراؤه عام 2011 م بعد فترة إنتقالية ، الأمر الذي يراه الأكراد أشبه بوضعهم ، ومنه لابد من فرض سياسية الأمر الواقع على الحكومة المركزية .

ثالثا – ردود الأفعال حول الإستفتاء :

01- الموقف الداخلي: ممثلا في الحكومة العراقية كان رافضا له جملة وتفصيلا و غير معترف بنتائجه من جهة و اعتباره تمرد و أمر غير دستوري ويهدد الأمن القومي العراقي بشكل عام ، وباشرت بإتخاذ قراراتها بالاضطرار إلى التدخل العسكري للحفاظ على الوحدة العراقية حسبها كذلك أصدرت المحكمة الاتحادية قرارا يقضي بتعطيل إجراءات الاستفتاء.

02- الموقف الإيراني والتركي : رفضت إيران وتركيا استفتاء إقليم كردستان ، اشتركت ايران مع وزيرا خارجية العراق و تركيا و أصدرا بيانًا مشتركًا يشير إلى أن البلدان الثلاثة ستتخذ إجراءات مضادة منسقة حيال هذا الإستفتاء و بخاصة قطع العلاقات الاقتصادية ، وإيقاف تصدير نفط الإقليم .

03- الموقف الأمريكي: رفضت الولايات المتحدة استفتاء كردستان ، وتم استصدار بيان من البيت الأبيض يعد الاستفتاء تهديدا لاستقرار و للإنجازات التي تم تحقيقها في الحرب ضد الإرهاب بالمنطقة ، خاصة أنه تم إجراؤه في المناطق المتنازع عليها ، فضلا عن التهديدات الأمريكية المباشرة بقطع المساعدات العسكرية للإقليم ، في حالة الإصرار على المضي بفكرة الانفصال.

04- المواقف الأوروبية: عبرت قوى أوروبية مثل بريطانيا و فرنسا عن مواقف رافضة للاستفتاء ، حتى قبل إجراءه حيث تم طرح مبادرة في 14 سبتمبر 2017 لتأجيل الاستفتاء ، والشروع بمفاوضات مع الحكومة العراقية تحت إشراف المنظمة الدولية ، إلا أن ممثلا لأمين العام للأمم المتحدة في العراق رفض المبادرة على أساس أنها لا تحتوي على ضمانات دولية كافية لإلزام الجانب العراقي للوصول إلى اتفاق واضح.[2]

---

[1] عطوف ، مرجع سابق ، ص 28.

[2] " **معضلات كردستان بعد استفتاء الانفصال عن العراق** " ، على الرابط http://www.siyassa.org.eg/News/15292.aspx تم التصفح يوم 26-04-2018 على 14 سا.

المطلب الثالث : سيناريوهات المستقبل السياسي لأكراد العراق.

بعد استعراض ما سبق من معطيات تاريخية وسياسية لمسألة كردستان العراق و في ضوء الأوضاع الحالية التي يعيشها عقب إستفتاء الإنفصال و المواقف الإقليمية و الدولية الرافضة لانفصال كردستان العراق ، فقد نطرح ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل إقليم كردستان السياسي في ظل القطيعة الحالية بين الحكومة الإتحادية و حكومة كردستان .

*** السيناريو الأول : بقاء الوضع كما هو عليه :**

مع تمسك الأكراد بمطلب الإنفصال فقد يواصل الإقليم فرض الأمر الواقع بإعادة المفاوضات بين الحكومة العراقية و الحكومة الكردية للوصول إلى إتفاق شامل ، وهذا الأمر قد يكون مستعصي نوعا ما على إعتبار أن هذا الخيار يتطلب تقديم تنازلات من كلا الطرفين ، وهو ما أفشل في عدة محطات تاريخية في الصراع بين الحكومة العراقية و كردستان العراق . وقد يكون هذا تحت الرعاية الأممية خاصة في ظل تأزم الوضع العام بالشرق الأوسط خاصة الأزمة السورية ، والتي ستجعل من الحكومة العراقية تعمل جاهدة على إيجاد حل للازمة الكردية في أقرب وقت ممكن حفاظا على الأمن القومي والإقليمي للمنطقة .

*** السيناريو الثاني : تأزم الأوضاع .**

قد تضطر الحكومة الإتحادية إلى إستخدام القوة العسكرية ، ضد الإقليم لإستعادة النظام الفيدرالي للدولة وإعادة الطابع الجمهوري لها ، وفقا لمبدأ الخاسر أو الفائز . فالخيار العسكري بالنسبة بالحكومة المركزية هو السبيل الأنجع بالنسبة لحل هاته الأزمة و إستعادة الإقليم بأكمله بما فيه المناطق المتنازع عليها الغنية بالنفط خاصة مدينة كركوك و ديالى و نينوى التي تتربع على رأس مناطق النزاع حيث فقد تم ذكر مدينة كركوك حرفيا في المادة 140 من الدستور العراقي ، وهذا لأهميتها وبروزها في الخلاف القائم بين الجانبين المركزي

وإقليم كردستان ، وما لها من أهمية إقتصادية هذا من جهة وكذا تنوعها القومي والطائفي فمن الممكن ومن خلال الرغبة المتزايدة للإقليم في الإنفصال و خوف الحكومة المركزية من إنفراد الإقليم بهاته المدينة الحيوية سيجعل الوضع أكثر تأزما وقد يتجه نحو الخيار العسكري خاصة من الحكومة العراقية مستغلة في ذلك المواقف الدولية وبخاصة الإقليمية لدول الجوار الرافضة لقرار الإنفصال ، خاصة و أن القوات العسكرية الكردية غير موحدة و لا تنضوي تحت راية مؤسسة و تنقسم بين الحزب الديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الوطني الكردستاني وهذا منذ قيام حكومة إقليم كردستان ،يتولى كل من الحزبين قيادة قوات البشمركة، وقوات أمنية خاصة به.

*** السيناريو الثالث : الإنفصال (تقرير المصير).**

وضع أكراد العراق في الإنفصال شبيه بدرجة كبيرة بإقليم جنوب السودان في إنفصاله عن الشمال ، حيث هيأت الظروف السياسية في السودان و التدخل الأمريكي و الإسرائيلي المساندين للجنوبيين لإعلان الإنفصال الذي جاء بعد إشتباكات و صراعات عدة خلال عقود مع النظام السوداني ، لتأتي مرحلة الإتفاقات والتي أختتمت بإستفتاء جنوبي السودان سنة 2011 ، و الذي أعقبته خلافات جيوسياسية بين الطرفين الشمال والجنوب خاصة حول منطقة أبيي النفطية ، فهذا السيناريو قد يعيد نفسه بالحالة العراقية ، فأكراد العراق قد يسعون إلى فرض واقعهم بشكل أو بآخر ، و هذا من خلال تمرسهم في مثل هاته القضايا مع الحكومة العراقية المختلفة و معرفة طرح قضيتهم دوليا.

فالإنفصال هو أقرب السيناريوهات على إعتبار إزدياد الهوة بين الإقليم والحكومة العراقية المركزية حول مناطق النزاع و غيرها من مواضيع الخلاف ، التي قد تقود إلى حرب دامية تنتهي بإتفاق يقضي الاستفتاء حول تقرير المصير على غرار الحالة السودانية. ومنه قد نرى تبني غربي لهاته القضية في طرح جديد دوليا على غرار جنوب السودان ، وهذا مرتبط بالتغير في المواقف الدولية حول الأوضاع في الشرق الأوسط بما فيها القضايا الكردية بكل من سوريا و تركيا وإيران ، و بالتالي فإن وضع الأكراد في العراق حول حقهم في تقرير مصيرهم ، لن يكون إلا إذا ما تمت الضغوط الدولية على الحكومة العراقية ودخول منظمات حقوقية على الخط ، وعليه فأكراد العراق لن يفوتوا أيه فرصة لخطف الاعتراف الدولي باستقلالهم لأن الأكراد يعلمون أن أي عملية تصويت الأغلبية لصالح الإنفصال لن تكون مؤثرة داخليا ودوليا ما لم تكن تحوز على اعتراف دولي صريح خاصة من الدول الكبرى ، لان ذلك يعني بالنسبة للأكراد موت التجربة الإنفصالية و العودة إلى العراق الأم .

إلا أن تحقق هذا السيناريو قد لن يكون حلا للمشكلة الكردية ، بل ستكون هناك مشاكل أخرى لدى الأكراد القاطنين خارج الإقليم ، حيث سيظهرون بمظهر الأقلية المضطهدة في العراق وسيتكرر الخلاف بين العراق والدول المجاورة و قد تصل إلى حد الصدام المسلح بين الجانبين ، إضافة إلى ما سيعانيه أكراد العراق بإقليمهم من التدخل الإقليمي خاصة من دول الجوار التي تخشى من تكوين الدولة الكردستانية المستقلة ومنه تنامي نفس الشعور لدى أقلياتها الكردية.

شكل (05) : خريطة توضح المناطق المتنازع عليها بين أربيل وبغداد (سنة 2017)

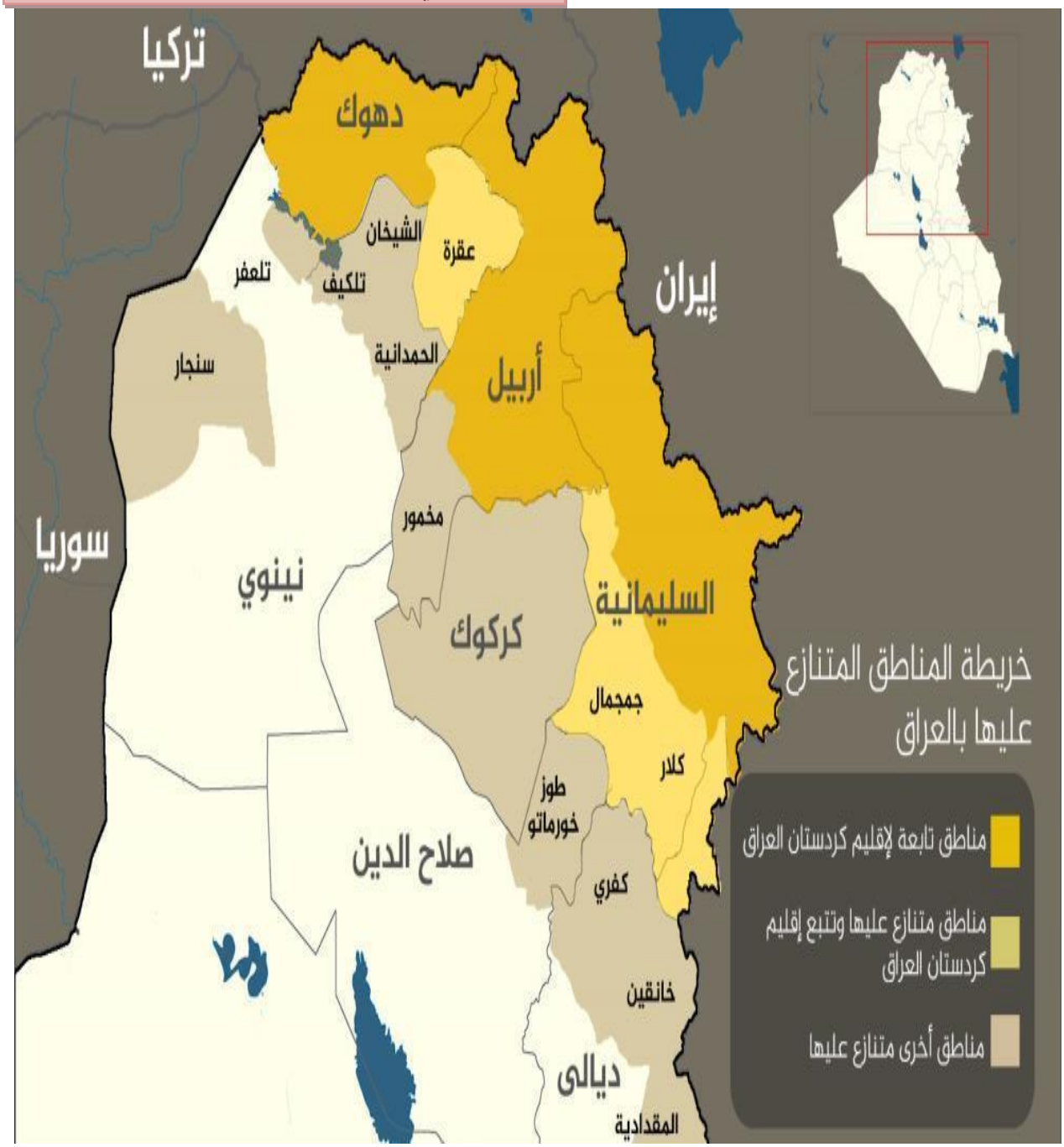

المصدر: http://www.ahl-alquran.com/arabic/show_news.php?main_id=42158

خاتمة

إتضح من خلال هاته الدراسة أن مطالب الحكم الذاتي أو المطالبة بتقرير المصير بالنسبة للأكراد قد ساهمت فيه مظاهر السيادة المحدودة على الإقليم التي تم تكريسها في الحكم الذاتي

ساهمت بشكل كبير في زيادة رغبة الأكراد الإنفصالية عن الحكومة المركزية ، وكانت هذه التطلعات تتأرجح حدتها بحسب موازين القوة مع حكومة المركز ، وكذا بحسب الظروف الخارجية والداخلية المحيطة بالموقف.

فأكراد العراق كأقلية من الشعب العراقي عاشوا عقودا من الزمن ضمن وحدة الدولة العراقية ، حيث أصبحت بعد ترسيم الحدود بنهاية الحرب العالمية الأولى تحت حكم العراق ، فإن مطالبهم أصبحت أمرا واقعا لا مناص منه بالنسبة للحكومات العراقية ، و يجب أخذها بكل جدية ، فمن ذلك خاض الأكراد عدة تجارب على مدار تاريخهم منذ الإنتداب البريطاني إلى غاية الفدرالية وفق الدستور العراقي 2005 ، و حتى يومنا هذا بخوضهم للتجربة الإنفصالية خلال سنة 2017 .

وعلى الرغم من أن العنف المسلح بين الأكراد و السلطات العراقية هو المميز و الطابع الغالب للحراك الكردي ، لكنهم ومن خلال تلك التجارب تيقنوا بضرورة تغيير أساليب و طرق النظال خاصة بعد سقوط نظام صدام حسين سنة 2003 فتمكنوا من تحقيق و لأول مرة في تاريخ العراق أولى مكاسبهم السياسية في ظل دستور دائم أعطاهم حقوقا سياسية كبيرة على رأسها نظام فيدرالي ، إلا أن الإختلاف على مناطق النزاع مع الحكومة العراقية قد يعيد الوضع لسابق عهده ومنه ومن خلال ذلك خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي:

01- أن مطالب الاكرد كانت على مر العقود و الأزمنة وليست وليدة الحاضر ، هاته المطالب كان يغلب عليها مبدأ الإستقلال و الرغبة في تكوين دولة كردستان مستقلة.
02- إن الحكومات العراقية المتعاقبة لم تكن في إستجابة حقيقية لمطالب الأكراد من جهة ولم تتعامل مع هاته الفئة كنوع من أنواع التنوع العرقي في البلاد.
03- المطالب أكراد كانت تهدف أساسا إلى إنفصال إقليم كردستان العراق والإنفراد بالمناطق المتنازع عليها و الإستفادة من ثرواته.
04- صياغة الدستور العراقي عام 2005 كرس مفهوم نظام الحكم الفدرالي لأكراد العراق إلا أن الإستفتاء الإنفصال عمق من الأزمة الكردية التاريخية بالعراق مما قد يساهم في تفكك هذا النظام لاحقا.
05- إن الأوضاع الداخلية والإقليمية للعراق خاصة الحصار الإقتصادي وكذا الغزو الأمريكي و الأزمات الكردية بدول الجوار لم تكن حافزا مساعدا في تحقيق مطالب أكراد العراق الإنفصالية .
06- الصراع بين التيارات السياسية الكردية بإقليم كردستان العراق أطال أمد حل الأزمة الكردية وعطل تحقيق أهداف سكان الإقليم.
07- أن بعض الحركات الإنفصالية الحديثة بالعالم تمكنت من إفتكاك تقرير مصيرها عكس الحراك الكردي الذي لم يتمكن من إيجاد حل للمشكلة الكردية رغم تاريخه النظالي السياسي والعسكري.

المصادر و المراجع

أولا : باللغة العربية

أ ـ الوثائق الرسمية

01- دستور العراق 2005.

ب ـ الكتب

01- أ عميرات عدنان ، **من نحن ؟** . د ب ن : د د ن ، 1985.
02- إبراهيم سعد الدين ،**الملل والنحل والأعراق.**م2،ج 2 ، القاهرة : دار أبن رشد ، د س ن .
03- تاج الدين أحمد، **الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن**.القاهرة: الدار الثقافية للنشر،2001 .
04- الخرسان صلاح ، **التيارات السياسية في كردستان العراق ، قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق،1946-2001**.بيروت:مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع ، 2001 .
05- جويدة وديع ، **الحركة القومية الكردية نشأتها وتطورها** . ترجمة غازي برو وآخرون ، بيروت : دار الفارابي ، دار أراس للطباعة والنشر ، 2013 .
06- حامد محمود عيسى ، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط. الإسكندرية** ، مكتبة مدبولي ، 1992 .
07- حبيب كاضم ، **لمحات من نظال حركة التحرير الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق**. اربيل : دار آراس للطباعة والنشر ، 2005 .
08- حمدي وليد ، **الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية دراسة تاريخية وثائقية**. مطابع سجل العرب، 1992 .
09- حميد رشيد عبد الوهاب ، **التحول الديموقراطي في العراق المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006
10- جكر خوين، **تاريخ كردستان**. ترجمة خالص مسور، ج 1 ، بيروت: مطبعة اميرال للطبع والنشر والتوزيع ، 1996 .

11- خليل العمر معن ، **الحركات الإجتماعية**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010 .
12 - خارواكي ماريانا ، **الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية ، العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ 1945**. ترجمة (خليل الجيوسي) ، بيروت : دار الفارابي ، 2013.
13- رزوق احمد محمود ، **الحركة الكردية في العراق – دور البارازانيين في طريق الحكم الذاتي1918-1968** . عمان : المعتز للنشر والتوزيع ، 2014 .
14- سعد الدين صلاح ، **المسألة الكردية في العراق** . القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2006 .
15- صبري نجدت ، **الإطار القانوني للامن القومي** . عمان : دار دجلة ناشرون وموزعون ، 2011 .
16- عطوف زهير،" **الحركات الإنفصالية حول العالم كردستان العراق نموذجا** ". مركز إدراك للدراسات و الإستشارات ، حلب : فيفري 2018 .
17- عوني درية ،**عرب وأكراد(خصام أم وئام).** القاهرة : مؤسسة دار الهلال ، 1993.
18- ع. كردي ملا ، **كردستان والأكراد**. بيروت : دار الكتاب، ط 1 ، 1990 .
19 - علي السمر عمار ، **شمال العراق 1958-1985 دراسة تاريخية**. بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012.
20 - علي يحي البوتاني عبد الفتاح ، **وثائق عن الحركة القومية الكوردية**.أربيل : مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر ، 2001 .
21- فاروق أحمد عبد اللطيف ، **إنفصال جنوب السودان وتأثيره على الأمن القومي المصري**. القاهرة :المكتب العربي للمعارف ، 2016.
22 - قاسم العزيز حسين، **دراسات في بعض الأصول الكردية**.أربيل: دار أراس للطباعة والنشر ، 2012 .
23- لشكري حيدر، **الكرد في المعرفة التاريخية الإسلامية دراسة تحليلية- نقدية**. أربيل: دار سبيريز للطباعة و النشر، 2004.
24- محمد الخليل أحمد ، **الشخصية الكوردية دراسة سوسيولوجية**.أربيل : دار موكرياني للبحوث والنشر، 2013 .
25 -مخول موسى ، **الأكراد من العشيرة إلى الدولة** . بيروت : بيسان للنشر والتوزيع و الإعلام ، 2013 .

26- محمد وهبان أحمد،**الصراعات العرقية و الإستقرار السياسي في العالم العربي**، سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية ، جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية ، 2014 .
27 - محمد وهبان أحمد ، **الصراعات العرقية و إستقرار العالم المعاصر**. ط3 ، الإسكندرية : المطبعة الجامعية ، د س ن .
28- مكدول ديفد ، **تاريخ الأكراد الحديث** . ترجمة راج آل محمد ، بيروت: دار الفرابي، 2004.
29- نجم الحمداني سامي حسن ، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها والرقابة عليها** . القاهرة : المركز القومي للإصدارات القانونية ، 2014 .
30- نزال سليم ، **حصاد مر نظرات في الفكر والثقافة و الإجتماع السياسي**. لندن : أي كتب ، 2015 .

31- هماوهندي حمد ، **الفيدرالية و الديموقراطية للعراق دراسة تأصيلية سياسية وقانونية**. أربيل : دار ئاراس للطباعة والنشر ، 2002 .
32 - ولد الصديق ميلود ، **الإنقسام الإجتماعي وأثره في بنية الأحزاب السياسية**.عمان : مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع ،2015 .

ج - **الرسائل الجامعية غير منشورة**
01- أمين ناذر مثنى ، **قضايا القوميات و أثرها في العلاقات الدولية - القضية الكردية نموذجا** . رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، السليمانية : 2003 .
02- إيدابير أحمد ، **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي دراسة حالة مالي**. رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر 03 ، 2011-2012.
03- بوزناد حليمة ، دلال احسن ، **تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط أكراد سوريا نموذجا** . مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة العربي التبسي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية 2015-2016
04- سمية بلعيد ، **النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها – جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا** . رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة منتوري بقسنطينة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2009-2010 .
05- جمني سمية ، **صدام حسين وسياساته تجاه الأكراد** . مذكرة غير منشورة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر ، جامعة بسكرة ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية ، شعبة التاريخ ، 2014-2015.
06- محمد خالد سرحان أبو الريش ، **الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الإحتلال الأمريكي** . رسالة غير منشورة لنيل درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، جامعة الأزهر ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، غزة : 2013 .
07- عبد الحميد محمد سمر فصلا ، " **أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم 1985- 1963** " . رسالة غير منشورة مقدمة للحصول على درجة الماجستير ، جامعة الزقازيق ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، د س ن.
08 - عبد الله رافدة ، و عبد الصمد القرداغي ،" **كردستان العراق في التاريخ القديم ، في ضوء المصادر المسمارية من الألف الثالث.م حتى 612 ق.م**". أطروحة غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ ، جامعة السليمانية ، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ ، 2008 .
09- قراراجي جميلة ، " **مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بين النظرية والتطبيق** ". رسالة غير منشورة لنيل درجة الماجستير في القانون فرع التعاون الدولي ، جامعة مولود معمري بتيزي وزو ، كلية الحقوق ، قسم الحقوق ، 2009 .

10- والي خيرة **" تطور القصية الكردية وأثرها على الامن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط (2003-2016)** ". مذكرة غير منشورة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة الجلفة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2017/2016.
11- يونس كاكل سارة ، **الأكراد والمناطق المتنازل عليها بين الفدرالية والصراع** . رسالة غير منشورة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية ، بالاردن ، 2011 .

ه- المجلات

01- وليد عبد الحي " قياس النزعة الإنفصالية للأقليات في الوطن العربي ، مجلة عمران للعلوم الإجتماعية والإنسانية ، العدد الأول ، م 04 ، الدوحة : مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013 .
02- رشيد عمارة الزيدي ، يوسف محمد صادق "دراسة المعارضة السياسية في إقليم كردستان العراق (النشأة والمستقبل) " ، سلسلة دراسات المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات.أفريل 2012 .
03- دون إسم ولق الناشر ، " إستفتاء إقليم كردستان بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية " ، سلسلة تقدير موقف ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2017.
04- كافي سليمان مراد الجاري ،مراد الكافي " الجمعيات والأحزاب السياسية الكردية في العراق 1921-1947 " مجلة الأستاذ، عدد221، المجلد الثاني، 2017.
05-نغم محمد صالح ، " الفدرالية في الدستور العراقي 2005 الواقع والطموح " ، مجلة دراسات دولية ، عدد 21 ، بغداد ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، 2005 .
06- أحمد محمد وهبان ، " التحول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير بين تحقيق الإستقلال والإنفصال " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، م 29 ، عدد 03 ، جامعة دمشق ، كلية الحقوق ، قسم القانون الدولي ، 2013 .
07- لاري هاور ، وآخرون " إدارة التوتر العربي – الكردي في شمال العراق بعد إنسحاب القوات الأمريكية " ، مجلة معهد أبحاث RAND للدفاع الوطني ، 2011 .

و – المقالات والمواقع الإلكترونية

01- آمـال شالش ، وآخرون ، **تحليل الوضع السكاني في العراق 2012** . التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية ، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ، العراق ، جوان 2012.
02- أمين شحاتة " **الأحزاب والتيارات السياسية الكردية** ".على موقع
http://www.aljazeera.net/ تم التصفح بتاريخ 20-04-2018 14 سا و00 د.

03- النزعة الإنفصالية وتداعياتها على الرابط :
http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/10/13تم التصفح يوم 04-04-2018 13 سا 00 د.
04-**تاريخ العراق** ، موقع ويكيبيديا على الربط https://ar.wikipedia.org/wiki/ تم التصفح يوم 31-03-2018 ، 15 سا 25د.
05- **أفضل الأوقات وأسوئها ، نقاط الضعف البنيوية في إقتصاد كوردستان وكيفية معالجتها"** . دراسة صادرة عن مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث ، أربيل : 2016 ، ص 26 على الربط http://www.meri-k.org/ /Arabic-Version-Economy-Report-Final-with-Corrections.pdf
06-جواد سعد ناجي ، **أكراد العراق وأزمة الهوية** . على موقع
http://www.aljazeera.net/ تصفح يوم 3-04-2018 19 سا و30 د.
07-سعيد كرم " **التحركات الإنفصالية في العالم نموذج كتالونيا** " ، على الرابط
http://www.siyassa.org.eg/News/7637.aspx تم التصفح يوم 15-03-2018 على 16 سا.
08-**" مدخل لفهم الخارطة السياسية الكردية ".** على الرابط
http://www.nusuh.org/66- تم التصفح بتاريخ 20-04-2018 20 سا و00 د.
09-موقع المعرفة على الرابط https://www.marefa.org/تصفح يوم15-04-2018 10 سا و00د.
10- الموقع الرسمي وزارة التخطيط العراقية على الرابط :https://mop.gov.iq .
11- موقع ويكيبيديا على الربط https://ar.wikipedia.org/wiki/ تم التصفح يوم 16-04-2018 ، 20 سا 30 د.
12- الجزيرة نت على الرابط :
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/10/1l,/ تم التصفح يوم 26-04-2018 على 15 سا و 30 د.
13- موقع السياسة على الرابط http://www.siyassa.org.eg/News/15292.aspx تم التصفح يوم 26-04-2018 على 14 سا.
14-موقع المعجم على الرابط http://www.almougem.com/mougem/searc
15-موقع المعاني على الرابط https://www.almaany.com/ar
16-الكيلاني عبد الوهاب ، موسوعة السياسة. ج 2 ، ط 3 ، لبنان : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997 .

17-موسوعة المقاتل على الرابط:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/.

ثانيا : باللغات الأجنبية :

01- Marcelo, G Kohen **,Secession Inernational Law Perspectives**,(Cambridge : 2006 , Cambridge University Perss) .

02- Philip g keryenbroek, and stefan sperl, **the kurds a contemporary overview**. 3p, London : British Lbibrary Cataloguing in Publication Data,2000.

03- jerry Harris, the nation in global era conflict and transformation . .BOSTON , BRILL: 2009 .

04- Julie Dahlitz, **Secession and International Law** .(new York : United Nations Publications,2003).

فهرس الملاحق

رقم الملحق	الموضوع	الصفحة
شكل 01	خريطة توضح إنتشار الحركات الإنفصالية بأوروبا	12

شكل02	خريطة توضح حدود العراق السياسية وحدود إقليم كردستان العراق	**32**
شكل 03	خريطة توضح التوزيع الجغرافي لأقليات العراق	**45**
شكل 04	خريطة توضح تواجد الثروة النفطية العراقية وخطوط نقلها	**69**
شكل 05	خريطة توضح المناطق المتنازع عليها بين أربيل وبغداد	**75**

فهرس الموضوع

فهرس الموضوع	الصفحة
مقدمة	
مدخل منهجي ومفاهيمي للدراسة	**03**
أولا- مدخل منهجي	**04**
ثانيا – مدخل مفاهيمي	**09**
01- مفهوم الحركات الإنفصالية	**09**
02- دوافع الحركات الإنفصالية	**15**
03 - وسائل الحركات الإنفصالية	**18**
04- مفهوم الحركات العرقية	**20**
05-تصنيف الحركات العراقية	**22**
06- محددات النزعة الإنفصالية	**23**
الفصل الأول : السياق السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي للأكراد العراق	**26**
المبحث الأول : التأصيل التاريخي لأكراد العراق	**28**
المطلب الأول : أصل و تموقع أكراد العراق	**29**
المطلب الثاني : اللغة والدين عند الأكراد	**33**

- اللغة	**33**
- الدين	**35**
المبحث الثاني : واقع كردستان العراق	**36**
المطلب الأول : الواقع السياسي	**36**
- نشأة العمل السياسي	**36**
- الأحزاب السياسية	**38**
المطلب الثاني : الواقع الإقتصادي	**40**
المطلب الثالث : الواقع الإجتماعي	**42**
-الخصائص الإجتماعية	**42**
-الخصائص الثقافية والتعليمية	**46**
الفصل الثاني : الحركة الكردية بكردستان العراق	**48**
المبحث الأول: تطور الحركة الكردية في العراق	**50**
المطلب الأول : في ظل الإنتداب و الملكية	**50**
المطلب الثاني : في ظل الحكم الجمهوري	**54**
المطلب الثالث: في ظل حكم حزب البعث	**56**
المبحث الثاني: الوضع السياسي بكردستان العراق بين الحكم الذاتي و الإنفصال	**62**
المطلب الأول: الحكم الذاتي بدستور 2005	**62**
- تعريف الحكم الذاتي	**63**
- دوافع إقرار الحكم الذاتي للإقليم	**63**
- التنظيم الدستوري للحكم الذاتي بالإقليم	**64**
المطلب الثاني: إستفتاء إنفصال الإقليم	**66**
- تقرير المصير ومسألة الإنفصال من منظور المواثيق الدولية	**66**
- دوافع الإستفتاء	**67**
- ردود الأفعال حول الإستفتاء	**70**
المطلب الثالث : سيناريوهات الوضع السياسي لأكراد العراق	**72**
السيناريو الأول : بقاء الوضع كما هو عليه	**72**
السيناريو الثاني: تأزم الوضع	**72**
السيناريو الثالث: الإنفصال (تقرير المصير)	**73**
خاتمة	**76**
المصادر والمراجع	**78**
فهرس الملاحق	**86**
فهرس الموضوع	**87**